الأمم المتحدة

A/69/315*

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البنود ١٣ (أ) و ١٨ و ١٩ (أ) و ١١٦ من جدول الأعمال المؤقت**

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة

أولا - الولاية

١ - أقرت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٨٨، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“: وفي الفقرتين ٢٥٥ و ٢٥٦ من مرفق القرار أعلن رؤساء الدول والحكومات ما يلي:

* أعيد إصدارها للمرة الثانية لأسباب فنية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

** A/69/150.

241214 230914 1459264A

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٥٥ - نتفق على إرساء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة، بدعم تقني من منظومة الأمم المتحدة وبالتشاور على نطاق واسع وبشكل منفتح مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية. وسيجري في إطار تلك العملية تقييم الاحتياجات من التمويل والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتآزرها وتقييم المبادرات الإضافية، بهدف إعداد تقرير تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٥٦ - وستتولى تنفيذ هذه العملية لجنة حكومية دولية تضم ثلاثين خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، على أن تختتم أعمالها بحلول عام ٢٠١٤.

٢ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٣/٦٧، إلى اللجنة الحكومية الدولية إطلاع الجمعية العامة على التقدم المحرز في أعمالها قبل بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية.

٣ - وبموجب المقرر ٥٥٩/٦٧، رحبت الجمعية العامة بانضمام ٣٠ خبيرا رشحتهم المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة ترد أسماؤهم في المرفق الأول لهذا المقرر أعضاء في اللجنة. وفي ذلك المقرر، أُذن للمجموعات الإقليمية بتعيين بدلاء للخبراء من كل مجموعة الذين تنتهي عضويتهم في اللجنة اعتبارا من إخطار المجموعة الإقليمية المعنية رئيس الجمعية العامة واللجنة بذلك. وترد أسماء الخبراء الذين سبق أن رشحتهم المجموعات الإقليمية للعمل بدلا من أعضاء اللجنة في المرفق الثاني لهذا المقرر.

ثانيا - مسائل تنظيمية

ألف - تنظيم الأعمال

٤ - عقدت الدورات على النحو التالي: الدورة الأولى (من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، ٦ جلسات رسمية)؛ والدورة الثانية (٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ١٠ جلسات رسمية)؛ والدورة الثالثة (٣-٧ آذار/مارس ٢٠١٤، ٩ جلسات رسمية)؛ والدورة الرابعة (١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، ١٠ جلسات رسمية) والدورة الخامسة (٤-٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، ٨ جلسات رسمية).

باء - افتتاح الدورة

٥ - في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، افتتح الدورة رئيس دورة الجمعية العامة السابعة والستين بالنيابة (بيرو)، وأدلى ببيان. كما أدلى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - في الجلسة الأولى من الدورة الأولى، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، انتخبت اللجنة بالتزكية برتي ماجنن (فنلندا) ومنصور موهتار (نيجيريا) رئيسين مشاركين للجنة.

دال - جدول الأعمال

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت (A/AC.282/2013/1)، وفيما يلي نصه:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فيما يتعلق بإعداد تقرير يتضمن خيارات مقترحة بشأن استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة من أجل تيسير تعبئة الموارد واستخدامها الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - اعتماد التقرير.

هاء - طرائق العمل

٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة طرائق عملها[(١)].

٩ - وفي الجلسة الثالثة من الدورة الأولى المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، اتفقت اللجنة على تنظيم عملها في ثلاث مجموعات من المواضيع، على النحو التالي:

(١) انظر http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1558.

١ - تقييم الاحتياجات من التمويل وحصر التدفقات الحالية والاتجاهات الناشئة وتأثير البيئات المحلية والدولية.

٢ - تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال.

(أ) الموارد المحلية (العامة والخاصة): زيادة الفعالية وتعبئة موارد إضافية؛

(ب) الموارد الخارجية (العامة والخاصة): زيادة الفعالية وتعبئة موارد إضافية؛

(ج) التمويل المختلط (المحلي والدولي) والمبادرات الجديدة؛

٣ - الترتيبات المؤسسية، واتساق السياسات العامة، وأوجه التآزر والحكم الرشيد.

واو - وقائع جلسات لجنة الخبراء الحكومية الدولية

الجلسات المغلقة

١٠ - عملا بطرائق عمل اللجنة، أجرت اللجنة معظم عملها في جلسات عامة مغلقة، بصيغة تفاعلية.

الجلسات المفتوحة

١١ - قدمت إحاطة إعلامية إلى الجمعية العامة عن أعمال اللجنة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ (عملا بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٧). وعقدت اللجنة أيضا جلسة إحاطة مفتوحة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن التقدم المحرز في عمل اللجنة.

١٢ - وتم إجراء حوارات تفاعلية بين أصحاب المصلحة المتعددين مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال والمجموعات الرئيسية الأخرى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، وعملية تمويل التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٣ آذار/مارس، و ١٢ أيار/مايو، و ١٨ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وسبقت الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين إحاطات إعلامية مفتوحة.

١٣ - وعقد اجتماع مشترك مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤.

اجتماعات أخرى

١٤ - عقدت اللجنة اجتماعات للتوعية على الصعيد الإقليمي في سانتياغو دي شيلي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وفي هلسنكي (أوروبا)، وأديس أبابا (أفريقيا)، وجدة بالمملكة العربية السعودية (المنطقة العربية)، وفي جاكرتا (آسيا). وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم العديد من أنشطة التوعية غير الرسمية، وتم تنظيم حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين في مواقع مختلفة، بما في ذلك تنظيم مناسبات مع المؤسسات المالية الدولية.

زاي - اعتماد تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية

١٥ - في الجلسة الثامنة من الدورة الخامسة للجنة، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها الوارد في ورقة غير رسمية المقدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيه.

ثالثا - مقدمة

١٦ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اتفق المجتمع الدولي على الاضطلاع بجهد كبير من أجل تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وفي كل دولة، وتخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع (انظر الوثيقة الختامية للمؤتمر، وقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وقررت الجمعية العامة في مقررها ٦٧/٥٥٩، إنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وعهدت إليها باقتراح خيارات لوضع استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٧ - وخلال المؤتمر، أكدت الدول الأعضاء جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١٨ - ويستند عمل اللجنة إلى المبادئ المعرب عنها في الوثيقة الختامية للمؤتمر وفي القيم العالمية المعرب عنها في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وقرار الجمعية العامة ٥٥/٢، مع ملاحظة أن المجتمعات التي يسودها السلام وتشمل الجميع، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، هي عوامل تمكينية قوية للتنمية المستدامة. ويعتبر القضاء على الفقر أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وهو مطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

١٩ - ووفر توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، المعقود في عام ٢٠٠٢ أساسا لتحليل اللجنة، بتركيزه على استخدام جميع أشكال التمويل، بما في ذلك التمويل المقدم من القطاعين العام والخاص، والتمويل المحلي والدولي على نحو شامل، فضلا عن التسليم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، بينما يتحمل المجتمع العالمي مسؤولية توفير بيئة دولية مواتية. ومع ذلك، فقد سلمت اللجنة أيضا بالحاجة إلى تحديث هذا الإطار للتصدي للتحديات التي تطرحها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠ - وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة في اعتبارها العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، واسترشدت بتصميم الدول الأعضاء على أن تعمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تعزيز التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة استنادا إلى نهج متسق يجمع بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويقتضي هذا النهج العملَ على وضع مجموعة أهداف عالمية ذات طابع شامل وتنطبق على جميع البلدان، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

٢١ - وانطلاقا من المنهجية والروح التي أدت إلى إعلان ريو وتوافق آراء مونتيري، أجرت اللجنة مشاورات واسعة مع طائفة من أصحاب المصلحة تشمل المجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، والمجموعات الرئيسية الأخرى. وقد شكلت هذه الاتصالات جزءا لا يتجزأ من عمل اللجنة، وشملت إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وعقد اجتماعات إقليمية، وتوجيه دعوات إلى المساهمة بالتبرعات على موقعها على شبكة الإنترنت. واللجنة ممتنة لجميع الإسهامات التي وردت.

٢٢ - وقد بدأت اللجنة تحليلها من خلال تقييم احتياجات تمويل التنمية المستدامة، والتدفقات المالية الحالية، ومصادر التمويل المحتملة. وخلصت إلى أن الاحتياجات هائلة وأن التحديات التي تقف في سبيل الوفاء بها ضخمة - بيد أنه يمكن التغلب عليها. وفي الواقع، ستكون مدخرات القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي كافية لتلبية هذه الاحتياجات. بيد أن من الواضح أن الأنماط الحالية للتمويل والاستثمار لن تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. لا سيما وأن العائد المتوقع من الاستثمارات المرتبطة بالتنمية المستدامة لا يكون في كثير من الأحيان جذابا كما هو معهود في فرص أخرى، ولا سيما في الأجل القريب. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من الطلبات المتنافسة على الموارد العامة، و لم تتمكن الحكومات

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

من حشد ما يكفي من التمويل العام للقيام بما يلزم من الاستثمارات التي يتحاشاها المستثمرون الساعون إلى تحقيق الربح.

٢٣ - ويشمل الحل تحسين مواءمة الحوافز التي يوفرها القطاع الخاص مع الأهداف العامة وإيجاد إطار للسياسة العامة يشجع على الاستثمار بهدف الربح في هذه المجالات، مع القيام في الوقت نفسه أيضا بتعبئة الموارد العامة الأساسية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الضرورية في مجال التنمية المستدامة. كما تتسم نوعية التمويل بالأهمية. ولذلك، فإن من المهم بذل جهود ترمي إلى الحد من الفساد واعتماد سياسات أكثر فعالية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية في القطاع العام. وينبغي أن تهدف السياسات والحوافز أيضا إلى تحسين المواءمة بين تفضيلات المستثمرين واحتياجات الاستثمارات، بحيث لا تمول احتياجات التنمية المستدامة الطويلة الأجل مثلا من أموال قصيرة الأجل.

٢٤ - ويخلص عمل اللجنة إلى أنه لا يوجد حل واحد بسيط في مجال السياسة العامة. وبدلا من ذلك، سيكون من الضروري وضع حزمة من تدابير السياسة العامة تشمل مجموعة من الوسائل تتألف من خيارات في مجال السياسات، ونظم ومؤسسات، وبرامج وأدوات يمكن أن تنتقي الحكومات منها لإعداد توليفات مناسبة من السياسات العامة. وتوصي اللجنة باتباع نهج مترابط تكون فيه استراتيجيات التمويل الوطنية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وبينما سيتم صوغ السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني، سيتطلب تحقيق التنمية المستدامة الدعم والتعاون الدوليين. ويقوم النهج الذي تتبعه اللجنة على أساس مبدأ الملكية الوطنية، بدعم من شراكة عالمية معززة من أجل التنمية المستدامة. وتخلص اللجنة إلى أن بذل جهود متضافرة تعتمد على جميع الجهات الفاعلة، وتحشد جميع الموارد بطريقة متكاملة، مع الاستفادة إلى أقصى حد من آثارها، سيسمح لها بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٢٥ - وتستهل اللجنة الجزء التحليلي من التقرير بمناقشة الاحتياجات من التمويل، والاتجاهات الحديثة في تدفقات التمويل. وتعرض بعد ذلك ''نهجا استراتيجيا'' مستمدا من واقع تحليل تدفق الأموال من مصادر التمويل إلى أوجه الاستخدام. ويتناول الجزء الأكبر من التقرير (الفرع ''سادسا'') خيارات السياسات العامة المطروحة لتعزيز الفئات الأساسية الأربع المتاحة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، وهي التمويل العام المحلي، والتمويل الخاص المحلي، والتمويل العام الدولي والتمويل الخاص الدولي، بالإضافة إلى التركيز على وسائل دمج الموارد الرسمية والخاصة والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة. وفي جميع أجزاء هذا الفرع، تؤكد اللجنة على الترابط بين مختلف أنواع التمويل، وما تنطوي عليه من

إمكانية التآزر. وفي الفرع ''سابعا''، تتناول اللجنة ضرورات السياسة الدولية اللازمة لإيجاد بيئة اقتصادية قوية وإدارتها على الصعيد الدولي، مع الإدراك التام لأن أي تصدع في الهيكل الاقتصادي العالمي سيؤدي إلى تقويض المشروع العالمي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتختتم بمناقشة خيارات للمضي قدما.

رابعا - السياق العالمي

ألف - السياق العالمي المتغير

٢٦ - منذ اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، شهد العديد من البلدان النامية نموا اقتصاديا أسرع بكثير مما شهدته البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢، على سبيل المثال، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٢ في المائة سنويا في البلدان المتقدمة النمو، و ٦,١ في المائة في البلدان النامية[٣]، مع تقلص الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (انظر الشكل الأول). وفي هذا السياق، انخفض معدل الفقر العالمي بشكل كبير، وحقق العالم غاية الحد من الفقر في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد بخمس سنوات. كما تم بلوغ عدد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى قبل الموعد المحدد، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب المحسنة، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمشاركة السياسية للمرأة، في حين أن البعض الآخر على مسار التحقيق، كالغايات المتعلقة بمكافحة الملاريا والسل[٤].

٢٧ - ورغم هذه الإنجازات، ثمة فروق بين البلدان وفي داخلها، وما زال يتعين إنجاز العديد من الأعمال من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال ما يقرب من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. ويعيش كثيرون فوق خط الفقر بهامش ضيق ويكادون أن يقعوا بين براثنه بمجرد أن تواجههم صدمات قاسية. وفي كثير من الأحيان يترافق هذا الضعف بعوامل نوع الجنس والإعاقة والانتماء الإثني، والانتماء للشعوب الأصلية والموقع الجغرافي. وثمة تحديات إنمائية إضافية تشمل تزايد البطالة، لا سيما بين الشباب، فضلا عن التحديات المرتبطة بنمو المدن.

---

(٣) بالأسعار السائدة؛ انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٤، (منشور الأمم المتحدة E.14.II.C.2).

(٤) انظر *The Millennium Development Goals Report 2014* (United Nations, New York, 2014).

٢٨ - ويرتبط عدم كفاية التقدم المحرز بعدة عوامل، بما في ذلك أوجه التفاوت في معدلات النمو بين المناطق وزيادة أوجه عدم المساواة. وبينما يمثل تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مكاسب هائلة في شرق آسيا وكذلك في البلدان الناشئة والنامية في أوروبا، فإن بعض البلدان لم تتعاف حتى الآن من ضعف النمو في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، بالرغم من حدوث بعض التحسن منذ عام ٢٠٠٠. وفي الواقع، تفوق الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو اليوم، ما كانت عليه قبل أكثر من ٣٠ سنة (انظر الشكل الأول). وما زال نمو الإنتاجية في بعض الاقتصادات النامية والصاعدة بطيئا بدرجة لا تفضي إلى تقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو بشكل ملموس[٥].

٢٩ - وفي الوقت نفسه، ازداد تفاوت الدخول في العديد من البلدان وما زالت أوجه التفاوت الاجتماعية وحالات عدم تكافؤ الفرص مرتفعة أيضا، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات؛ فعلى سبيل المثال، انخفض التفاوت في الدخل في بعض البلدان في أمريكا اللاتينية، مما يسلط الضوء على أن السياسات العامة يمكن أن تحدث أثرا[٦].

(٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Perspectives on Global Development 2014: Boosting Productivity to Meet the Middle-Income Challenge* (Paris, OECD Publishing, 2014).

(٦) تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2).

الشكل الأول

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة

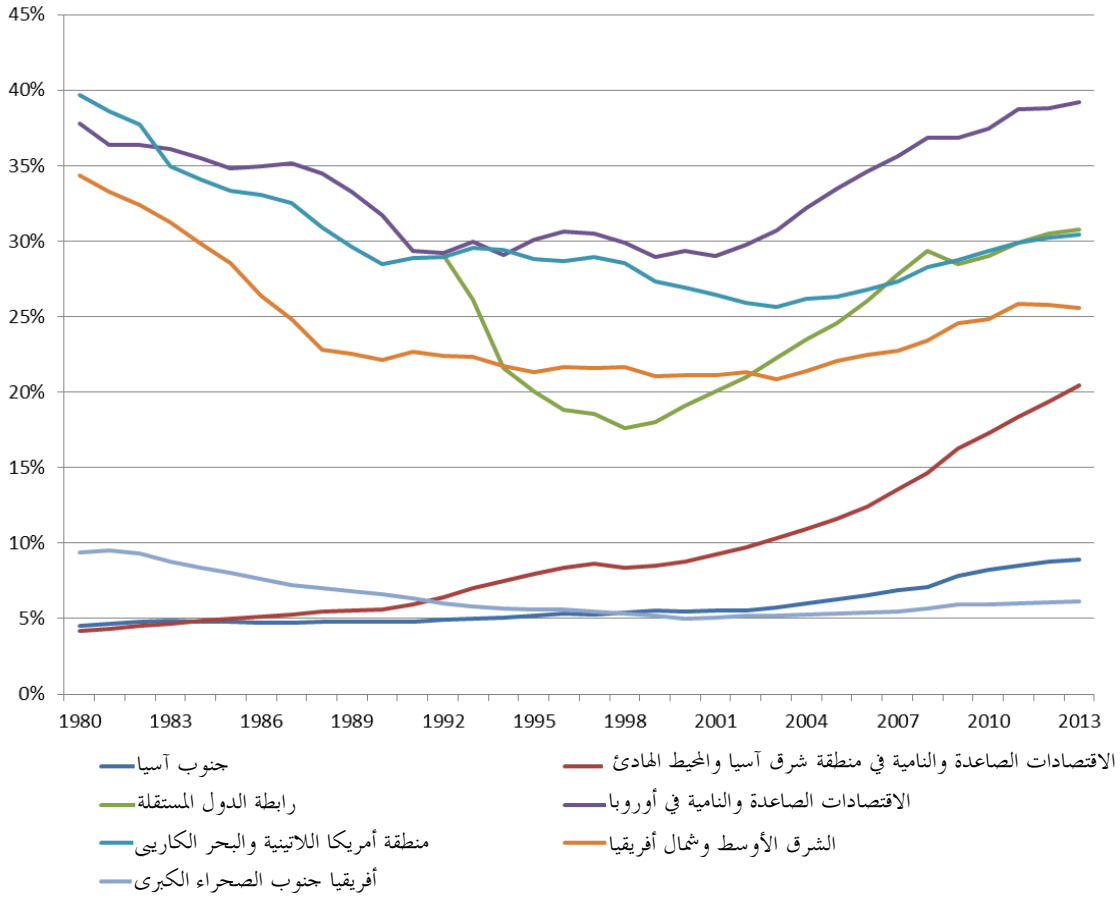

المصدر: تقديرات مستندة إلى تقرير *World Economic Outlook – Recovery Strengthens, Remains Uneven* (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠١٤).

٣٠ - كما أصبحت المخاطر وأوجه الضعف أكثر وضوحا. ويطرح التدهور البيئي وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وغيرها من المخاطر التي تهدد البيئة العالمية (مثل المحيطات، والغابات والتنوع البيولوجي)، تحديات إضافية أمام قدرة جميع البلدان، والبلدان النامية بوجه خاص، على تحقيق التنمية المستدامة. وقد كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عن المخاطر القائمة داخل النظام المالي الدولي، وكذلك عن ضعف البلدان إزاء الصدمات المالية الخارجية، التي تضر بقدرتها على تعبئة الموارد من أجل التنمية. ومن الواضح أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بدون نظام مالي مستقر، تصبح عُرضة لأن تحيد عن مسارها من جراء أزمة مالية مفاجئة، إقليمية كانت أم عالمية.

باء - نطاق احتياجات التمويل

٣١ - في ظل هذه الظروف، لا تزال هناك احتياجات تمويل كبيرة للقضاء على الفقر وللتنمية المستدامة. وتشمل هذه الاحتياجات معالجة ما يلي: (أ) الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتوفير فرص الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ (ب) احتياجات التمويل للاستثمار في التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، مثل التمويل من أجل الهياكل الأساسية، والتنمية الريفية، والتكيف، والتنمية القابلة للتكيف مع المناخ، والطاقة؛ (ج) المنافع العامة العالمية، بما في ذلك حماية البيئة العالمية ومكافحة تغير المناخ وتأثيره، فضلا عن مجالات أخرى.

٣٢ - ويتسم القياس الكمي للاحتياجات بالتعقيد، ويفتقر بالضرورة إلى الدقة، لأن التقديرات تعتمد على مجموعة من الافتراضات، بما فيها الافتراضات الخاصة ببيئة السياسات وبيئة الاقتصاد الكلي - على نطاق الاقتصاد ككل وعلى صعيد القطاعات - والقواعد والمعايير والمقاييس الدولية. وتتوقف تكلفة تحقيق التنمية المستدامة أيضا على الاستخدام الفعّال للموارد. وبالتالي تختلف تقديرات احتياجات التمويل اختلافا كبيرا. والتقديرات المقدمة في هذا التقرير هي تقديرات إرشادية، تهدف إلى توضيح الحجم التقريبي لاحتياجات التمويل، ولا تمثل أرقاما دقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تحاول اللجنة جمع تقديرات الاحتياجات المصنفة حسب القطاع الاقتصادي، أو نوع الطلب، أو فئة البلد في تقدير عالمي، لأن عملية جمع كهذه لا تراعي على نحو كاف علاقات التآزر في مجال التنمية المستدامة والطابع الشامل لهذا المجال، وجملة أمور غيرها.

٣٣ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الاجتماعية، تقدر الاحتياجات التقريبية لتكلفة شبكة أمان عالمية تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع في جميع البلدان (وتقاس بزيادة دخل أفقر السكان إلى مستوى ١,٢٥ دولار في اليوم) بمبلغ يقارب ٦٦ بليون دولار سنويا[٧]. كما تحدد احتياجات كبيرة في مكافحة الجوع، ولاحتياجات قطاعي الصحة والتعليم[٨]. وفي نهاية

---

(٧) انظر Laurence Chandy and Geoffrey Gertz, "Poverty in Numbers: The Changing State of Global Poverty from 2005 to 2015", Global Views Series, No. 18 (Washington, D.C., The Brookings Institution, 2011).

(٨) تشمل بعض هذه التقديرات هذه الاحتياجات: مبلغ ٥٠,٢ بليون دولار سنويا من أجل القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥؛ و ٣٧ بليون دولار لتحقيق حصول الجميع على الرعاية الصحية؛ و ٤٢ بليون دولار من أجل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتوسيع فرص الحصول على التعليم الثانوي الأدنى. انظر: Romilly Greenhill and Ahmed Ali, "Paying for progress: how will emerging post-2015 goals be financed in the new aid landscape?", Working Paper No. 366 (London, Overseas Development Institute, 2013).

المطاف، يتطلب القضاء على الفقر تحقيق نمو مطرد وشامل للجميع وإيجاد فرص للعمل. وفي هذا الصدد، تصل تقديرات الاحتياجات السنوية من الاستثمار في الهياكل الأساسية – المياه، والزراعة، والاتصالات، والطاقة، والنقل، والمباني، وقطاعي الصناعة والحراجة – إلى مبلغ يتراوح من ٥ إلى ٧ تريليونات دولار على الصعيد العالمي[٩]. وتشير الأدلة إلى أن عددا كبيرا من المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل في كثير من الأحيان الجهات الرئيسية التي توفر فرص العمل، تجد صعوبة في الحصول على التمويل. وتصل تقديرات الاحتياجات غير الملباة لائتمانات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى ٢,٥ تريليون دولار في البلدان النامية، وإلى حوالي ٣,٥ تريليونات دولار على الصعيد العالمي[١٠].

٣٤ - وهناك أيضا احتياجات مالية هائلة من أجل توفير المنافع العامة العالمية. ويقدر الحجم التقريبي لاحتياجات الاستثمارات الإضافية من أجل سيناريوهات التنمية ''المتوافقة مع المناخ'' و ''التنمية المستدامة'' (التي تشمل أهداف وغايات تتعلق بالمناخ) ببضعة تريليونات دولار في السنة (انظر الشكل الثاني)[١١]. ولدى تقييم الاحتياجات من التمويل، من المهم أن نعلم أن تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات أكبر من تكاليف اتخاذها، ولا سيما بالنسبة لأفقر السكان وفي مجال تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن تأخير اتخاذ إجراءات التخفيف، ولا سيما في البلدان التي تطلق أكبر كميات غازات الدفيئة، سيزيد إلى حد كبير من تكاليف الانتقال إلى الاقتصاد المنخفض الكربون في الأجلين المتوسط والطويل[١٢].

٣٥ - وتختلف احتياجات التمويل أيضا باختلاف البلدان والمناطق. وعلى الرغم من أن احتياجات التمويل في كثير من البلدان النامية كبيرة على نحو لا يتناسب مع حجم اقتصاداتها، فهناك احتياجات خاصة في أقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفي البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع. وينبغي أيضا التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

---

(٩) انظر فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ورقة المعلومات الأساسية رقم ١؛ وتقرير التحالف من أجل العمل لتحقيق النمو الأخضر، ''تقرير الاستثمار الأخضر: سبل ووسائل فتح باب تمويل القطاع الخاص للنمو الأخضر'' (جنيف، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٣).

(١٠) Peer Stein, Tony Goland and Robert Schiff, "Two trillion and counting: assessing the credit gap for micro, small, and medium-sized enterprises in the developing world" (Washington, D.C., International Finance Corporation and McKinsey & Company, 2010).

(١١) انظر فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ورقة المعلومات الأساسية رقم ١.

(١٢) انظر إسهام الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ''تغير المناخ لعام ٢٠١٤: التخفيف من حدة تغير المناخ''، موجز لمقرري السياسات (كمبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كمبريدج، ٢٠١٤).

الشكل الثاني

حجم احتياجات الاستثمار في القطاعات المختلفة حسب ما ورد في المؤلفات

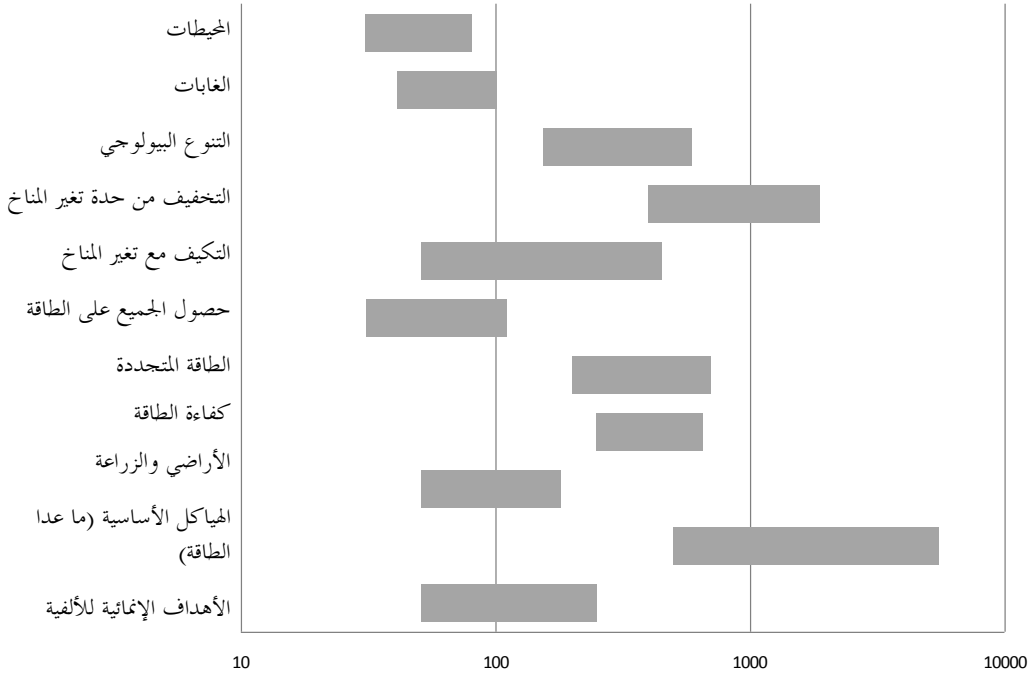

المصدر: فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ورقة المعلومات الأساسية رقم ١ ويستخدم محور السينات (x) مقياسا لوغاريتميا (انظر: http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1558).

جيم - الأنماط الناشئة في تدفقات الموارد

٣٦ - على الرغم من الاحتياجات الكبيرة، تُبرِز الأنماط الناشئة فرص حشد التمويل اللازم من أجل دعم تحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال المدخرات قوية على الصعيد العالمي، وتصل إلى حوالي ٢٢ تريليون دولار في السنة (ويشمل ذلك القطاعين العام والخاص)، وذلك على الرغم من حدوث انخفاض مؤقت بسبب الأزمة[١٣]. ويقدر مخزون الأصول المالية العالمية - التي لا تمثل المدخرات العالمية السنوية سوى جزءا صغيرا منها - بحوالي ٢١٨ تريليون دولار

(١٣) يستند الحساب إلى: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٤، بمعادل القوة الشرائية وأسعار الصرف.

من دولارات الولايات المتحدة (انظر A/68/357). وحتى التحولات الضئيلة في طريقة تخصيص الموارد سيكون لها تأثير هائل.

٣٧ - وقد ازداد التمويل بأنواعه الأربعة - القطاعان العام والخاص والتمويل المحلي والدولي - منذ عام ٢٠٠٢. ونما التمويل المحلي بسرعة في السنوات الأخيرة، ليمثل أكبر حصة على الإطلاق من مصادر التمويل بالنسبة لمعظم البلدان. وفي العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، لا يزال للتمويل الدولي أهمية بالغة[١٤].

٣٨ - وازدادت التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية بشكل سريع خلال العقد الماضي، مدفوعة في المقام الأول بنمو تدفقات رأس المال الخاص والتحويلات المالية، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية ازدادت أيضا على النحو المبين في الشكل الثالث.

الشكل الثالث

التدفقات المالية

(مقدرة ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

إلى البلدان النامية

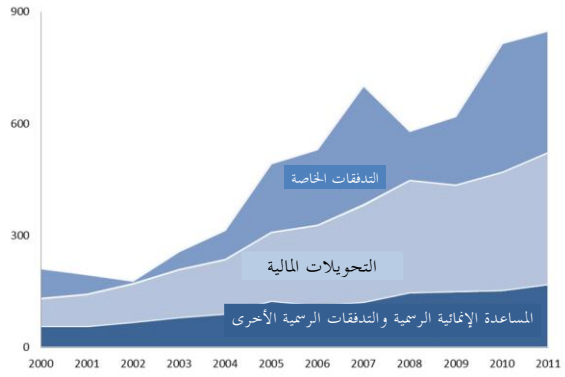

إلى أقل البلدان نموا

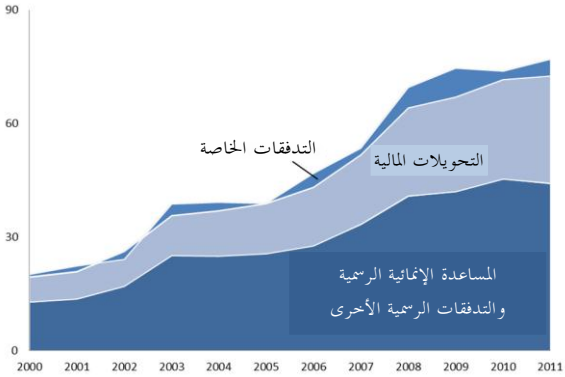

المصدر: إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بيانات البنك الدولي عن الهجرة والتحويلات.

(١٤) انظر: ورقتا المعلومات الأساسيتان رقم ٢ و ٣ الصادرتان عن فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، وملخصات أنشطة الدعوة التي تقوم بها اللجنة على الصعيد الإقليمي، والمتاحة على الرابط: http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1558.

تعبئة الموارد المحلية العامة

٣٩ - ازداد التمويل المحلي العام بأكثر من الضعف فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١١، إذ ارتفع من ٨٣٨ بليون دولار إلى ١,٨٦ تريليون دولار[١٥]. وتعبر القيمة المطلقة لهذا النمو في جانبها الأكبر عن التطورات في البلدان المتوسطة الدخل. كما تضاعف التمويل المحلي العام في البلدان المنخفضة الدخل، على الرغم من أنه لا يزال غير كاف لتلبية احتياجات التنمية المستدامة. وتمثل الإيرادات الضريبية نسبة تتراوح من ١٠ إلى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل، أي أقل بمقدار الثلث مما هو الحال عليه في البلدان المتوسطة الدخل، وأقل بكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع، التي تحقق الضرائب فيها نسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١٦].

٤٠ - وفي العديد من البلدان، يؤدي التهرب من دفع الضرائب وتجنبها إلى إعاقة تعبئة الموارد المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التهرب من الضرائب عبر الحدود، إلى تقويض جهود تحصيل الضرائب. وتتباين تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة، وهي سرية بطبيعتها، تباينا واسعا ولكنها تشير إلى أرقام كبيرة[١٧].

٤١ - وتتضرر الموارد العامة المحلية أيضا من الإعانات المالية. فقد بلغت قيمة إعانات الطاقة قبل اقتطاع الضرائب في عام ٢٠١١ على سبيل المثال، ٤٨٠ بليون دولار، في البلدان النامية في المقام الأول، وبلغت قيمة هذه الإعانات بعد استقطاع الضرائب ١,٩ تريليون دولار، في البلدان المتقدمة النمو في المقام الأول[١٨]. وفي مجال الزراعة أيضا، بلغت قيمة الإعانات المالية المقدمة للمنتجين في البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي ٢٥٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢[١٩]. ومن شأن إلغاء هذه الإعانات أن يتيح المجال لإعادة

---

(١٥) انظر البيانات المتعلقة بتمويل التنمية المتاحة من الموقع: http://capacity4dev.ec.europa.eu/ffd/document/data-2000-2012-delinked.

(١٦) البنك الدولي، تمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠١٣.

(١٧) فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ورقة المعلومات الأساسية رقم ٢.

(١٨) يعرّف صندوق النقد الدولي الإعانات المقدمة للمستهلكين بأنها تشمل العنصرين التاليين: إعانة قبل احتساب الضريبة (إذا كانت الأسعار التي تدفعها الشركات والأسر المعيشية أقل من تكاليف التوريد والتوزيع)، وإعانة ضريبية (إذا كانت الضرائب أدنى من مستوى الكفاءة). صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣، إصلاح دعم الطاقة - الدروس المستفادة والانعكاسات، واشنطن العاصمة.

(١٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رصد وتقييم السياسة الزراعية لعام ٢٠١٣: بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان والاقتصادات الناشئة (باريس، منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٣).

توجيه الموارد العامة إلى أولويات أخرى. ولكن في جميع قرارات الإعانة، ينبغي معالجة أي تأثيرات تضر بالفقراء والبيئة، سواء كان ذلك من خلال سياسات التعويضات المناسبة، أو عن طريق تحسين التوجيه.

٤٢ - وقد حدث تغير كبير في مشهد الديون السيادية للبلدان النامية منذ إعلان الألفية. ووصل الدين الخارجي إلى ٢٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع نسبة ٣٣,٥ في المائة قبل عقد من الزمن[٢٠]. وقد عولجت الصعوبات المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى حد كبير بموجب أحكام البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن طريق المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

٤٣ - وقد بدأت بعض البلدان التي تغطيها أحكام البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بإصدار الديون في الأسواق الدولية، وتيسر لها ذلك بانخفاض أسعار الفائدة. وازداد أيضا إصدار سندات الدين العام بالعملات المحلية (التي لا تُخضع البلد الذي يُصْدِرها إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية بعكس الديون الخارجية)، مما يعكس تطور أسواق رأس المال المحلية. وعلى سبيل المثال، ارتفع الدين الحكومي بالعملات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١ بليون دولار في عام ٢٠١٢[٢١]. بيد أن جزءا كبيرا من هذه الزيادة في إصدار الديون كان قصير الأجل. ويشكل النمو المفرط في نسبة الديون المحلية والدولية على حد سواء خطرا على الاستدامة الاقتصادية، مما يؤكد ضرورة الإدارة الرشيدة للديون.

٤٤ - وعلى الرغم من ذلك، فإن الصورة الإجمالية تخفي المشكلات المتزايدة للديون في بعض البلدان. وفي الوقت الراهن يعتبر اثنان من البلدان منخفضة الدخل في حالة مديونية حرجة، بينما يعتبر ١٤ بلدا معرضا بشدة لخطر هذه المديونية و ٢٨ بلدا معرضا بشكل متوسط لهذا الخطر[٢٢]. وتمثل القدرة على تحمل الديون مشكلة مستعصية في بعض الدول الصغيرة. وفي عام ٢٠١٣، ازدادت نسبة متوسط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في

(٢٠) حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية - تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.I.7).

(٢١) يتعلق الرقم بنموذج يتألف من ٢٩ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في قاعدة بيانات مبادرة الأسواق المالية الأفريقية، لعام ٢٠١٣.

(٢٢) قائمة صندوق النقد الدولي لتحليل قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون، أما بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للحد من الفقر وتحقيق النمو (٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، ثم الاطلاع عليها في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. وهي متاحة من الموقع: www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf.

الدول الصغيرة النامية إلى ١٠٧,٧ في المائة، بالمقارنة مع نسبته البالغة ٢٦,٤ في المائة في البلدان النامية بوجه عام[٢٠]. وفي الوقت نفسه، شهد عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو حالات مديونية حرجة أيضا.

التمويل الخاص المحلي

٤٥ - تعتمد النظم المالية في العديد من البلدان النامية بشكل أساسي على القطاع المصرفي. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي خلال العقد الماضي، ففي كثير من البلدان تكون ائتمانات القطاع المصرفي قصيرة الأجل في المقام الأول. وتشكل الائتمانات قصيرة الأجل في بعض البلدان الأفريقية نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من التمويل المصرفي[٢٣]، بالمقارنة مع نسبة تتراوح من٥٠ إلى٦٠ في المائة للبلدان النامية بوجه عام[٢٤]. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معدلات الادخار المحلي الإجمالي في كثير من أقل البلدان نموا أقل بكثير من المبلغ اللازم لتحريك الاستثمار المحلي.

٤٦ - وقد نمت أسواق السندات المحلية نموا كبيرا، مدفوعة في المقام الأول بإصدارات الديون السيادية. ولكن أسواق سندات الشركات لا تزال صغيرة على الرغم من استمرار نموها. وفي المتوسط لم تشكل سندات المديونية الخاصة سوى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل، بالمقارنة مع ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المرتفعة الدخل في عام ٢٠١٠. ويؤدي الافتقار إلى أسواق للسندات الطويلة الأجل إلى الحد من توافر التمويل طويل الأجل في كثير من البلدان. وبالمثل، وصل عمق أسواق الأسهم إلى ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المرتفعة الدخل؛ غير أنه لم يشكل سوى نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل و ٢٨ في المائة في البلدان متوسطة الدخل[١٧].

٤٧ - ولكن حضور مؤسسات الاستثمار آخذ في الازدياد في البلدان النامية، ويحتمل أن يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة للاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة. وتدير صناديق المعاشات التقاعدية في الأسواق الناشئة أصولا تقدر قيمتها بمبلغ ٢,٥ تريليون دولار، ويتوقع

(٢٣) Kangni Kpodar and Kodzo Gbenyo, "Short- Versus Long-Term Credit and Economic Performance: Evidence from the WAEMU", Working Paper No. WP/10/115 (Washington, D.C., IMF, May 2010).

(٢٤) قاعدة بيانات مصرف التسويات الدولية، متاحة من الموقع: www.bis.org/statistics/.

ازدياد هذه القيمة بشكل كبير[٢٥]. ويستثمر جزء كبير من هذه الحوافظ في الديون السيادية المحلية. وفي بعض البلدان النامية تستثمر صناديق المعاشات التقاعدية بشكل مباشر في الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية، ويحدث ذلك في بلدان منها جنوب أفريقيا وغانا وشيلي والمكسيك وبيرو.

٤٨ - ويزداد التركيز أيضا على تأثيرات الاستثمار من النواحي البيئية والاجتماعية والإدارية. ويقوم عدد متزايد من الشركات بالإبلاغ عن هذه العوامل (ويشار إلى ذلك بالإبلاغ للنواحي البيئية والاجتماعية والإدارية)، وقد وقعت على مبادرات من قبيل مبادئ الاستثمار المسؤول والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال نصيب الاستثمار الخاضع للاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية ضئيلا بالنسبة إلى أسواق رأس المال العالمية، إذ يبلغ نسبة ٧ في المائة أو مبلغ ٦١١ تريليون دولار من الاستثمارات في سوق رأس المال العالمية التي بلغت قيمتها ١٤٣ ١٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٠[٢٦].

المالية العامة الدولية

٤٩ - في أعقاب اعتماد توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢، تحسنت مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية، حيث ازداد الاهتمام بزيادة فعاليتها وبالزيادة في حجمها في الوقت نفسه. فبعد أن شهدت تراجعا في عامي ١٩١١ و ١٩١٢[٢٧]، بلغت في عام ٢٠١٣ رقما غير مسبوق قيمته الصافية ١٣٤,٨ بليون دولار. غير أنه لم يقم من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم النسبة المستهدفة وقدرها ٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلا خمس دول.

---

(٢٥) Georg Inderst and Fiona Stewart, “Institutional Investment in Infrastructure in Developing Countries: Introduction to Potential Models”, Policy Research Working Paper No. 6780 (Washington, D.C., World Bank, 2014).

(٢٦) مبادئ الاستثمار المسؤول هي مبادرة قدمها أحد المستثمرين في شراكة مع المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. الأرقام هي وفقا لمبادئ الاستثمار المسؤول، تقرير التقدم المحرز لعام ٢٠١١.

(٢٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ”المعونة المقدمة من أجل انتعاش البلدان النامية في عام ٢٠١٣ من أجل بلوغ أعلى معدل له على الإطلاق“، ٢٠١٤. متاح من الموقع: www.oecd.org. (تم الاطلاع عليه في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤).

٥٠ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية توفر التعاون المالي والتقني اللازم للعديد من البلدان النامية (انظر الشكل الثالث) بما فيها أقل البلدان نموا، والعديد من البلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتضررة من النزاعات. وفي معظم البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي السنوي عن ٥٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية، تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية ما يزيد وسطيا على ثلثي تدفقات الموارد الدولية، وقرابة ثلث الإيرادات الحكومية. ويذهب حاليا نحو ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا[٢٨]. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قد انخفضت في السنوات الأخيرة، وتشير النتائج الأولية المستمدة من دراسات استقصائية أجراها المانحون إلى أن من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه[٢٨].

٥١ - وقد تطوع الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية للقيام بدور ريادي في عدد من آليات جمع الأموال لحشد موارد إضافية، كآلية ضريبة التضامن الدولي على تذاكر السفر[٢٩]، التي يتبرع بالأموال المستمدة منها إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية من أجل مساعدة البلدان النامية على شراء الأدوية. وهناك ١١ بلدا من البلدان التي تتعامل باليورو تعتزم حاليا فرض ضريبة على المعاملات المالية بدءا من عام ٢٠١٦، وإن كانت لم تعلن بعد ما إذا كانت سترصد الأموال للتنمية أو لتمويل منافع عامة عالمية. وهناك بعض البلدان (كفرنسا) فرضت على الصعيد الوطني ضريبة على المعاملات المالية، يخصص جزء من عائداتها لتمويل برامج المساعدة الإنمائية الرسمية[٣٠].

٥٢ - وقد كثر كذلك عدد الصناديق والقنوات الدولية لتقديم المساعدة المتصلة بالتنمية المستدامة وإيصالها. وتشمل الصناديق والقنوات المذكورة صناديق قطاعية عالمية قوامها شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

---

(٢٨) خصصت في عام ٢٠١٢ مباشرة لأقل البلدان نموا نسبة ٣٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية تتضمن كلا من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف المفترضة لأقل البلدان نموا، ويقدر أن نسبة ٥٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية غير المخصصة بحسب البلدان يمكن أن تعزى كذلك إلى أقل البلدان نموا، وبذلك يصل المجموع إلى نسبة قدرها ٤٠ في المائة (لجنة المساعدة الإنمائية، توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو أشد البلدان احتياجا، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤) متاحة على الموقع: www.oecd.org/dac/financing-development.htm).

(٢٩) بحلول عام ٢٠١٣، تم تنفيذ الرسم من قبل شيلي وجمهورية الكونغو وفرنسا ومدغشقر ومالي وموريشيوس والنيجر وجمهورية كوريا (وبالإضافة إلى ذلك لا تفرض البرازيل هذه الرسوم، لكنها تقوم بتخصيص اعتماد في الميزانية يعادل المبلغ الذي كان سيجبى من الرسم).

(٣٠) اختارت بعض البلدان عدم تنفيذ هذه الصكوك في الوقت الحاضر.

إضافة إلى الجهات المانحة التقليدية وأخرى جديدة كالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والشراكة العالمية من أجل التعليم.

٥٣ - فحتى عهد قريب لا يزيد على ١٠ سنوات مضت، كان التمويل المتعدد الأطراف للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ يوفره عدد صغير من الصناديق الكبيرة المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والآن، أصبح هناك أكثر من ٥٠ من الصناديق العامة الدولية. وخلال هذه الفترة، قامت الحكومات بتصميم وإصلاح مؤسسات كمرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصناديق الاستثمارات المناخية، وأحدثها صندوق المناخ الأخضر، وصكوك مالية جديدة لا تزال في طور التكوين كالمدفوعات القائمة على الأداء في مجالي الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وحفظ الغابات غير أنه لا تزال هناك فجوة واسعة تفصل بين الاحتياجات والموارد في تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وتحديدا، فقد كان التقدم المحرز بطيئا في تنفيذ الالتزامات المالية المقطوعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٤ - ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب - وهو العنصر المكمل للتعاون بين الشمال والجنوب - ينمو بسرعة حيث إنه ازداد في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ بأكثر من الضعف. ورغم أن البيانات المتعلقة بحجم التدفقات التساهلية فيما بين بلدان الجنوب ليست مكتملة، فإنه يقدر بمبلغ يتراوح بين ١٦,١ بليون دولار و ١٩ بليون دولار بالنسبة لعام ٢٠١١، أي ما يمثل أكثر من ١٠ في المائة من تدفقات المالية العامة العالمية. أما التدفقات غير التساهلية كالاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض المصرفية فيما بين بلدان الجنوب فقد شهدت توسعا مشهودا في السنوات الأخيرة (انظر E/2014/77).

التجارة الدولية والتمويل الخاص العابر للحدود

٥٥ - يتواصل أيضا نمو التجارة العالمية، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال قبل الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، واكتسبت التدفقات التجارية أهمية متزايدة في حشد الموارد في العديد من البلدان النامية. وفي حالة أقل البلدان نموا، ارتفع متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١١[(٣١)]. وأدت الزيادة في التجارة في سلاسل القيمة العالمية إلى توثيق الصلة بينها وبين تدفقات الاستثمار.

(٣١) المتوسطات الحسابية هي لمدة ثلاث سنوات بالاستناد إلى إحصاءات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، متاحة من الموقع: http://unctadstat.unctad.org/EN/. وتم الاطلاع عليها بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

٥٦ - وقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ٧٧٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣، أي ما يزيد عن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة النمو. ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر مصادر الاستثمار الخاص استقرارا وأطولها أجلا. غير أن أقل البلدان نموا لا تنال من هذه التدفقات إلا نسبة صغيرة (أقل من ٢ في المائة)[٣٢]. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتمثل العامل الأول المحرك للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، التي ترتبط بباقي القطاعات الاقتصادية بروابط ضعيفة. وعلاوة على ذلك، فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة ليست متماثلة. ويبدو أن عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأت تتغير في السنوات الأخيرة. فعلى الصعيد العالمي، على سبيل المثال، ارتفع عنصر الاستثمار في المالية والعقارات من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١، بينما انخفض عنصر الاستثمار في الصناعات التحويلية خلال الفترة نفسها من ٤٣ في المائة إلى ٢٣ في المائة[٣٣].

٥٧ - وقد حدثت تطوّرات في طبيعة الاستثمار في حافظات الأوراق المالية في الأسواق الناشئة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، وذلك لأن العديد من أسواق هذه البلدان اكتسب مزيدا من العمق والاندماج مع الأسواق العالمية. وعندما نمت أسواق الدين المحلية على وجه الخصوص، زاد المستثمرون الأجانب من حجم شرائهم لصكوك الدين بالعملة المحلية، وهم يضطلعون حاليا بدور رئيسي في بعض الأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإن هذه التدفقات ظلت متقلبة للغاية، مما يعكس التوجه القصير الأجل في أسواق رأس المال الدولية (انظر A/68/221). وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تقلص متوسط فترة الاحتفاظ بالأسهم من ثماني سنوات تقريبا في الستينات من القرن الماضي إلى ما يناهز ستة أشهر في عام ٢٠١٠[٣٤].

٥٨ - كما ارتفع حجم التحويلات عبر الحدود من الأفراد والأسر ارتفاعا كبيرا. فقد حول المهاجرون في عام ٢٠١٣ مبلغا يقدر بحوالي ٤٠٤ بليون دولار إلى البلدان النامية، أي أكثر من عشرة أضعاف التحويلات المالية المسجلة في فترة التسعينات، التي قدر مبلغها

(٣٢) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.1).

(٣٣) الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، متاحة من الموقع: http://unctadstat.unctad.org/EN/.

(٣٤) متاحة من الموقع: http://moneymattersblog.com/login/login/wp-content/uploads/2012/08/WMC080712.pdf.

حينئذ بأقل من ٤٠ بليون دولار[٣٥]. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الأموال الخيرية التي قدمها أفراد ومؤسسات ومنظمات أخرى إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٣ نحو ٦٠ بليون دولار، جاء معظمها من مانحين من القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو[٣٦]. وتشارك هذه الجهات الخيرية بوجه خاص في تمويل صناديق قطاعية عالمية كالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين.

٥٩ - وما فتئ بعض البلدان يستخدم جزءا من التدفقات الدولية لتكوين احتياطيات من العملات الأجنبية، جزئيا كشكل من أشكال التأمين الذاتي ضد تقلب تدفقات رأس المال الدولية. وقد ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣ من ٢,١ تريليون دولار إلى ١١,٧ تريليون دولار. وتبلغ الحصة التي تحتفظ بها البلدان النامية، وبلدان الأسواق الناشئة في المقام الأول، من تلك الأموال نحو ٨ تريليونات دولار تمثل فيها حصة البلدان الخمسة الأولى ذات الأسواق الناشئة حوالي ٦٥ في المائة[٣٧].

خامسا - النهج الاستراتيجي

٦٠ - يبين الشكل الرابع الإطار التحليلي الذي استرشدنا به في صياغة هذه الاستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن ترتيب المصادر المالية في أربع فئات: المحلية العامة، والمحلية الخاصة، والقطاع العام الدولي والقطاع الخاص الدولي. ويتمثل التحدي الذي يواجه واضعي السياسات في توجيه وحفز المزيد من هذه المصادر المتنوعة واللامركزية نحو الاستثمارات المرجوة في التنمية المستدامة.

٦١ - وتتأثر القرارات المتعلقة بالتمويل، على النحو المبين في الشكل الرابع، في جميع الحالات، سواء أكانت عامة أو خاصة، بأطر السياسات الوطنية والبنية المالية الدولية، وبمدى ملاءمة وفعالية مؤسسات التمويل، وتصميم ووضع الصكوك اللازمة لتيسير المساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون الاستثمار في التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، يسترشد بالمبادئ التالية في النهج الاستراتيجي الذي تتبعه اللجنة:

---

(٣٥) Migration and Remittances Team, Development Prospects Group, "Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook", Migration and Development Brief No. 22 (Washington, D.C., World Bank, 2014); World Bank, Migration and Remittances Factbook 2011, 2nd ed. (Washington, D.C., 2014).

(٣٦) Hudson Institute, "The Index of Global Philanthropy and Remittances" (Washington, D.C., 2013).

(٣٧) بيانات تستند إلى تقارير صندوق النقد الدولي المادة الرابعة وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

١ - كفالة الملكية والقيادة القطريتين في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وذلك إلى جانب تهيئة بيئة دولية داعمة - كل بلد مسؤول عن تنميته. وتنفذ استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. غير أنه لا بد من استكمال الجهود الوطنية، عند الاقتضاء، بدعم عام دولي وبيئة دولية تمكينية.

٢ - اعتماد سياسات حكومية فعالة بوصفها العنصر الأساسي لاستراتيجية تمويل التنمية المستدامة - تقديم جميع أشكال التمويل في سياق بيئة وطنية وأخرى دولية للسياسات يجري في إطارها وضع القواعد والأنظمة والحوافز لجميع الجهات الفاعلة. وبالتالي، فإن المؤسسات والسياسات الفعالة والحكم الرشيد تتسم بأهمية مركزية لتحقيق الاستفادة الفعالة من الموارد وإيجاد موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة.

٣ - الاستفادة من جميع التدفقات المالية على نحو شامل - تتطلب تلبية الاحتياجات المالية لأغراض التنمية تحقيق المستوى الأمثل من المساهمات الواردة من جميع التدفقات، بما فيها العامة والخاصة والمحلية والدولية. فلكل نوع من التمويل خصائصه ونقاط قوته، التي تختلف باختلاف ولايات التمويل وحوافزه. وتقتضي الضرورة تعظيم أوجه التآزر والاستفادة من أوجه التكامل، والاستناد إلى التفاعل الأمثل بين جميع مصادر التمويل.

٤ - تحقيق الاتساق بين تدفقات التمويل والاحتياجات وأجه الاستخدام - تتطلب مختلف احتياجات ومشاريع التنمية المستدامة أنواعا مختلفة من التمويل العام والخاص والمختلط. ورغم أن التمويل الخاص سيكون عاملا أساسيا، فإنه ليس كله متشابها. فالاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة يجب أن تمول بأموال توفر على المدى الطويل.

٥ - تحقيق الاستفادة القصوى من التمويل الحكومي الدولي - تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا بالغ الأهمية في البلدان التي تكون فيها الاحتياجات أعظم ما تكون وتكون فيها تعبئة الموارد أضعف ما تكون. وينبغي أن يتناسب استخدام أدوات التمويل وشروطه التساهلية مع مستوى نمو كل بلد وظروفه وقدراته وإمكانياته الخاصة، وكذلك مع طبيعة المشروع.

٦ - تعميم معايير التنمية المستدامة في الاستراتيجيات المالية الوطنية - ينبغي أن تدعم المالية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وهذا ما يتطلب قيام السياسات والحوافز بدمج التنمية المستدامة في استراتيجيات التمويل

ونهج التنفيذ. وينبغي أن تدرج معايير التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، في القرارات المتعلقة بالميزانيات العامة والاستثمارات الخاصة.

٧ - استغلال أوجه التآزر القائمة في جميع الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة - فالأهداف المختلفة للتنمية المستدامة كثيرا ما تكون متداخلة. وينبغي تصميم التمويل بحيث تكون الغاية منه الاستفادة من أوجه التآزر ودعم اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة، مع مراعاة أوجه التبادل المحتملة. وبذلك، تتسنى الاستعانة بأدوات التمويل لمعالجة العديد من أهداف السياسة العامة في آن واحد. وهذا ما يمكن تنسيقه على أفضل وجه في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٨ - اعتماد نهج شامل للجميع متعدد أصحاب المصلحة محوره الإنسان لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع - ستؤدي المشاورات التي سيتم إجراؤها مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى تمكين الحكومات ومقرري السياسات من القيام، عند صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات، بتقييم احتياجات الناس وشواغلهم المختلفة تقييما أفضل. ولا بد، هنا، من كفالة المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات المهمشة كأبناء الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

٩ - كفالة الشفافية والمساءلة في التمويل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي - يجب أن تدعم الشفافية والمساءلة كل تمويل بما يكفل تعزيز مشروعيته وفعاليته. وينبغي أن تبذل الجهات الحكومية المقدمة للمساعدة قصارى جهودها لزيادة المساءلة المتسمة بالانسجام والاتساق والتي يصاحبها تحسين جمع البيانات وتعزيز الرصد، مع كفالة الملكية القطرية. وينبغي رصد التدفقات المالية الخاصة بقدر أكبر من الفعالية وإضفاء المزيد من الشفافية عليها.

الشكل الرابع

تدفقات الأموال المتأتية من المصادر الوطنية والدولية لتمويل التنمية المستدامة*

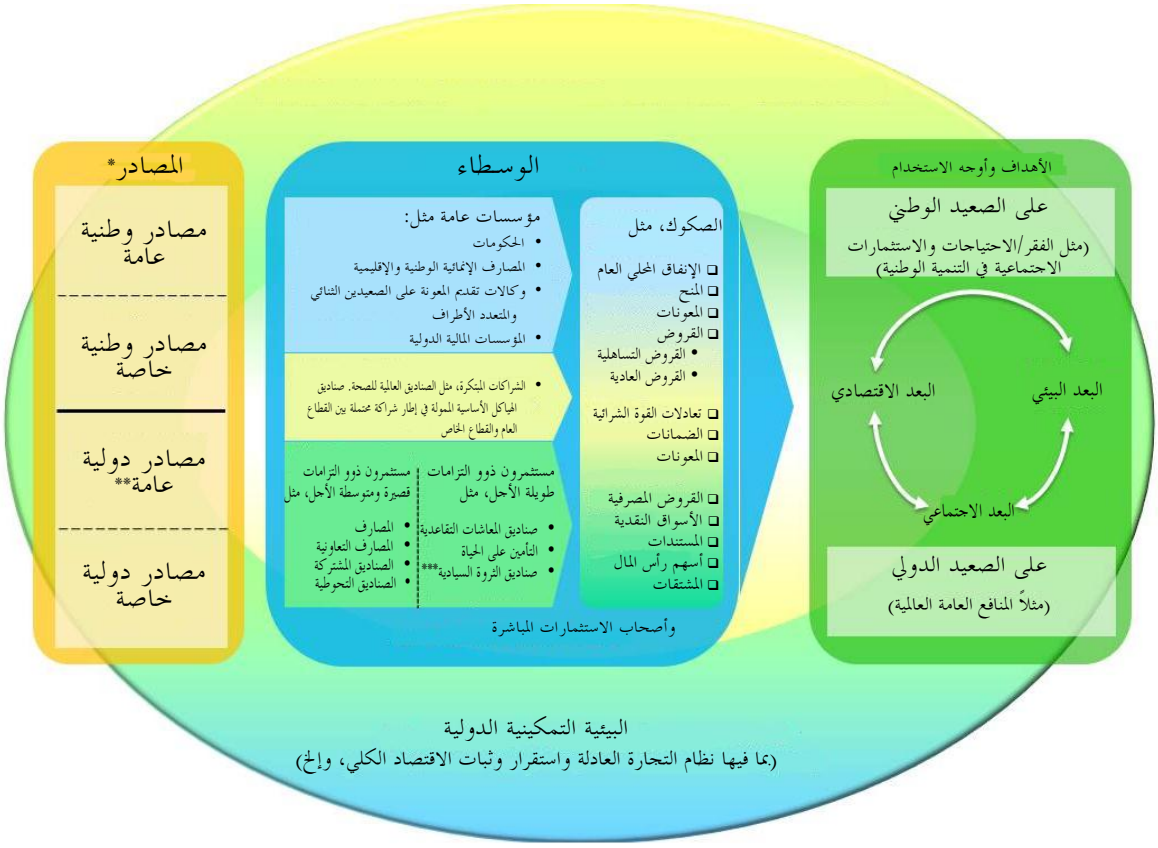

* حجم الإطار لا يمثل حجم التمويل أو مبلغه.

** قد تكون هناك حالات يقوم فيها التمويل العام الدولي بتقديم دعم مباشر لتنفيذ أهداف دولية.

*** تتعامل صناديق الثروة السيادية مع أموال عامة، ولكن تديرها إدارة الاستثمارات الخاصة.

رابعا - الخيارات المتعلقة بوضع استراتيجية متكاملة لتمويل التنمية المستدامة

٦٢ - في كل فئة من فئات التمويل، تتوزع عملية اتخاذ القرارات بشكل لا مركزي فيما بين المؤسسات والجهات الفاعلة المستقلة عن بعضها. وتتسم قرارات التمويل في القطاع الخاص المحلي والدولي بطبيعتها بالتفرق بين جهات فاعلة متعددة، كما يتسم تقديم الأموال من الجهات العامة الدولية بالتجزؤ إلى حد كبير، على الرغم من جهود التنسيق. ومن ثم، فإن استراتيجيات التمويل المتسقة، القائمة على أساس مبدأ الملكية القطرية، تتسم بأهمية أساسية في تيسير التنسيق بين مختلف مصادر التمويل. وفي ضوء الأبعاد الشاملة لعدة

قطاعات لاستراتيجيات التمويل، تدعو الحاجة إلى اتخاذ قرارات منسقة على الصعيد الوطني. كما ينبغي للحكومات أن تقوم بالتعريف بأطرها الاستراتيجية بشكل فعال.

٦٣ - وفي ما يلي، تسلط اللجنة الضوء على مجالات سياساتية محددة تتصل بكل من هذه المجموعات الأربع من مصادر التمويل، والتمويل المختلط، وتقترح وضع مجموعة من الأدوات لخيارات السياسة العامة والأدوات المالية، لكي تُستخدم في إطار استراتيجية وطنية مترابطة للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من المجموعة الواسعة النطاق من الخيارات المقترحة أدناه، فإن اختيار تدابير معينة للسياسة العامة ينبغي أن يتحدد وفق الاعتبارات السياسية المحلية وغير ذلك من الظروف الخاصة بكل بلد.

ألف - التمويل المحلي من الجهات العامة

٦٤ - هناك ثلاثة أدوار رئيسية للتمويل المحلي من الجهات العامة، وهي: (أ) زيادة الإنصاف، بما في ذلك من خلال الحد من الفقر؛ (ب) توفير السلع والخدمات العامة التي تتجنبها الأسواق أو لا توفر القدر الكافي منها، ووضع سياسات لتغيير الحوافز المقدمة للجهات الفاعلة من القطاع الخاص؛ (ج) إدارة استقرار الاقتصاد الكلي[٣٨]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعبئة الموارد المحلية تؤدي إلى تعزيز تولي البلدان زمام أمور السياسة العامة وتتيح للبلدان المضي قدما نحو الاستقلال المالي. وينبغي أن تعمل الاستراتيجيات الوطنية للمالية العامة على إبراز هذه الدوافع لكونها توجه تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

تعزيز الإصلاح الضريبي، والامتثال الضريبي وتعميق التعاون الدولي

٦٥ - يتوقف تعبئة الموارد المحلية على عوامل كثيرة، كحجم القاعدة الضريبية، وقدرة البلد على جباية الضرائب وإدارتها، والمرونة الضريبية، والتقلبات في القطاعات التي تفرض عليها الضرائب، وأسعار السلع الأساسية. وبما أن التصميم الأمثل للسياسة الضريبية يعد بالضرورة تعبيرا عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فإنه ينبغي للحكومات أن تتبع المبادئ المقبولة عموما للإدارة السليمة للمالية العامة؛ أي أن تكون النظم الضريبية منصفة وفعالة وشفافة. كما يمكن أن تقوم الحكومات بإيلاء الأولوية لمكاسب الدخل الحقيقي في المستوى الأدنى من توزيع الدخل، عن طريق تطبيق سياسات ضريبية تصاعدية من قبيل ''الإعفاءات الضريبية على الدخل المكتسب''، والاستثناءات من ضرائب القيمة المضافة على الخدمات والسلع الأساسية. وبصورة أعم، ينبغي أن تكون القاعدة الضريبية على أوسع نطاق ممكن، مع

(٣٨) Richard Musgrave, Theory of Public Finance: A study in public economy (New York, McGraw-Hill, 1959).

المحافظة على الإنصاف والكفاءة. وفي الواقع، كان لتوسيع القاعدة الضريبية دور هام في التطورات الأخيرة في مجال تحصيل الضرائب في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل المؤشرات الرئيسية للنجاح في الإصلاح الضريبي الالتزام السياسي الرفيع المستوى والإصلاح الإداري وإصلاح السياسات والقيادة القوية في إدارة الإيرادات[٣٩]. وقد يستلزم الأمر في بعض الخدمات العامة فرض رسوم استخدام متوازنة اجتماعيا كي يسهم المستفيدون في تغطية تكلفة الخدمة، وإن كان لا يُشجَع على ذلك بالنسبة للخدمات الاجتماعية الأساسية.

٦٦ - ومع ذلك، فهناك حدود لما يمكن أن تنجزه الحكومات، كل على حدة، من تلقاء نفسها في الاقتصاد الذي تسوده العولمة. فعلى سبيل المثال، قد تتنافس السلطات الوطنية في بعض الأحيان مع البلدان الأخرى من خلال تقديم حوافز ضريبية لجذب أرباب العمل واستبقائهم، مما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية في كلا البلدين المتنافسين. ولا بد أن يستند إنهاء المنافسة الضريبية الضارة إلى التعاون بين البلدان المتنافسة، مع احترام الحق السيادي للدول في تصميم نظمها الضريبية الوطنية. وهذا أمر يتم القيام به عموما في المنتديات الإقليمية أو الدولية. ويمكن للمنتديات من هذا القبيل أيضا أن تحفز التعاون على وقف التدفقات المالية غير المشروعة، على النحو المبين في الفرع السابع[٤٠].

٦٧ - وحيث أن المساعدة التقنية المقدمة إلى قطاع الإيرادات والجمارك، قد اجتذبت حتى الآن، النصيب الأدنى من المساعدة الإنمائية الرسمية[٣٩]، إلا أنه مع المضي قدما ينبغي زيادة التركيز على الاستجابة للطلبات الوطنية من أجل تعزيز قدرة الإدارة المالية وبناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمثلة على نجاح الإصلاحات يمكن أن تلهم وضع السياسات في أماكن أخرى. أما الفوائد الناجمة عن وجود منتديات دولية أوسع نطاقا معنية بالتعاون في المجال الضريبي فهي فوائد ملموسة (انظر الفرع ”سابعا“). وينبغي أن تستهدف الجهود الإضافية المبذولة في مجال بناء القدرات تعزيز القدرات المؤسسية على جمع ما يكفي من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية.

---

(٣٩) IMF, OECD, the United Nations and the World Bank, “Supporting the Development of More Effective Tax Systems”, report to the Group of 20 Development Working Group (2011)، متاحة من الموقع: www.imf.org/external/np/g20/pdf/110311.pdf.

(٤٠) لا يوجد تعريف متفق عليه للتدفقات غير المشروعة، إلا أنه لأغراض هذا التقرير، فإننا نعرفها بأنها الأموال المكتسبة والمستخدمة بصورة غير مشروعة، وفي كلتا الحالتين، المنقولة بصورة غير مشروعة عبر الحدود، وهي تشمل أرباحا تم إخفاؤها من الإدارات الضريبية.

٦٨ - وفي البلدان الغنية بالموارد، تتسم إدارة الموارد الطبيعية بأهمية خاصة. وينبغي أن تكفل القواعد المالية التي تنظم الصناعات الاستخراجية تقديم التعويضات المتعلقة بالمصلحة العامة على النحو المناسب. ويمكن للحكومات أيضا أن تقوم بتصميم سياسات ترمي إلى كفالة ادخار نصيب من عائدات الموارد واستثماره لصالح الأجيال القادمة، كما هو الحال في صناديق الثروة السيادية. وعندما تكون إيرادات الضرائب من استخراج الموارد متقلبة، يمكن أن تراكم الحكومات فوائض الإيرادات في سنوات ارتفاع الأسعار وأن تحقق السلاسة في الإنفاق الحكومي في سنوات انخفاض الأسعار من خلال صناديق الحفاظ تثبيت أسعار السلع الأساسية. وتمس الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من البلدان التي تمر بحالات نزاع. كما تتسم برامج الشفافية ومكافحة الفساد، بما في ذلك المبادرات الطوعية، بالأهمية في العديد من الحالات.

كفالة حسن الإدارة المالية وإدارة المالية العامة

٦٩ - تؤدي مكافحة الفساد دورا هاما في تكميل الجهود الرامية إلى تحسين تعبئة الإيرادات المحلية. ويمكن أن يكون للفساد آثار ضارة على الأعمال التجارية، والأفراد، والإدارة المالية العامة. وهناك اقتران شديد أيضا بين ارتفاع درجات مؤشرات الفساد وانخفاض الإيرادات العامة. وينبغي لجميع البلدان من أجل النهوض بمكافحة الفساد، أن تسعى جاهدة إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، وبذل المزيد من الجهود المشتركة، وخاصة فيما يتعلق بالمنع والإنفاذ، واسترداد الأصول المسروقة (انظر الفرع ''سادسا'' - جيم).

٧٠ - ويعتبر تخطيط الميزانية وتنفيذها بشكل سليم، من العناصر الرئيسية للإدارة المالية الجيدة. وتتناول المبادئ المقبولة عموما للميزنة الجيدة، مراحل الصياغة والاعتماد والتنفيذ ومراجعة الحسابات. وينبغي أن تكفل هذه المبادئ أن يكون الإنفاق العام متماشيا مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما يشمل الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية، وغيرها من الأهداف. وينبغي أن يستند تخطيط الميزانيات وتنفيذها إلى الشفافية والشرعية والمساءلة ومشاركة المواطنين، بما يتفق مع القدرات والظروف القطرية. وينبغي في هذا الصدد، تنفيذ وتعزيز آليات محلية ضمن القطاع العام للرقابة الداخلية والخارجية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، تكفل أن يكون الإنفاق متماشيا مع الأغراض المحدد من أجلها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي اللامركزية المالية إلى تعزيز الحكم المحلي وإلى جعل الجهات المحلية تتولى زمام التصرف في الأموال.

٧١ - ومن الشائع في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة للميزانية المعيارية السؤال عما إذا كان لا يزال هناك مبرر للإعانات المحددة الغرض. وينبغي للبلدان أن تستعرض فعالية جميع الإعانات كمسألة من مسائل الإدارة المالية السليمة. وينبغي للبلدان أن تنظر في ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعال التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، وذلك من خلال القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بسبل من بينها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من تلك الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإبراز ما لها من آثار بيئية. وينبغي أن تراعي تلك الإجراءات الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية مراعاة تامة وأن تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها، على نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة[٤١].

٧٢ - وبالمثل، ينبغي للبلدان أن تمنع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لولاية جولة الدوحة الإنمائية.

٧٣ - ويتطلب الأمر زيادة تعزيز نظم المشتريات في العديد من البلدان لضمان المنافسة العادلة. وقد ترغب السلطات في سياق تنفيذ الميزانية، في تحقيق الاتساق بين سياساتها المتعلقة بالمشتريات واستراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، الأمر الذي يعني تحديد حد أدنى من المعايير البيئية والاجتماعية للموردين من القطاع العام، مع مراعاة الأوضاع الداخلية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون لعمليات الشراء المستدامة فائدة مضافة تتمثل في تعزيز التكنولوجيات المستدامة. ويمكن أن تعزز نظم المشتريات العامة أيضا من تنمية الأعمال التجارية المحلية المستدامة.

٧٤ - ولا بد من إكمال عمليات مراجعة الحسابات والرقابة المالية، بعمليات لرصد وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يتمشى مع القدرات والظروف القطرية. ويمكن أن يعهد بهذه المسؤولية إلى الوكالات المستقلة والوطنية المعززة للتقييم ومراجعة الحسابات، كما يمكن إسنادها إلى آليات الرقابة الأخرى المرتبطة بالناحيتين السياسية والاجتماعية، بما في ذلك في البرلمان. ويمكن أن تساعد مبادرات تنمية القدرات، بما في ذلك تبادل المعارف والخبرات، على تحسين وضع السياسات، وعمليات الميزنة، وتنفيذ الميزانية.

---

(٤١) أعرب العديد من الدول الأعضاء عن تحفظات على الفقرة ٢٢٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) (انظر A/66/PV.123).

استيعاب العوامل الخارجية وتعميم مراعاة الاستدامة البيئية

٧٥ - ثمة دور كبير يمكن أن تقوم به الإصلاحات المالية من أجل تعزيز الاستدامة البيئية. وتسعى تدابير السياسة العامة من قبيل ''وضع الحدود القصوى للانبعاثات والتداول التجاري لحقوقها'' أو فرض ضرائب الكربون، إلى الحد من انبعاثات الكربون عن طريق رفع أسعار الانبعاثات و ''استيعاب العوامل الخارجية''. ومع ذلك، لا تزال أسواق الكربون صغيرة نسبيا، حيث لا تشمل سوى ٧ في المائة من الانبعاثات على مستوى العالم[٤٢]. وعلاوة على ذلك، كانت أسعار التراخيص المتداولة لإطلاق الانبعاثات متقلبة ومنخفضة للغاية بدرجة لا يمكنها التأثير على تطوير ونشر التكنولوجيات النظيفة. والحكومات التي تحدد سقف الانبعاثات ومخططات التجارة المتعلقة بها بحاجة إلى وضع حدود قصوى صارمة بما فيه الكفاية، وإلى رصد التقلبات ووضع القواعد التنظيمية المناسبة. وفي الوقت نفسه، بدأ ١٣ بلدا في تطبيق شكل من أشكال ضرائب انبعاثات الكربون على الصعيد الوطني أو دون الوطني[٤٣]. وعلى الرغم من وجود بعض الجدل حول الآثار المتعلقة بالقدرة التنافسية المرتبطة بفرض ضرائب على انبعاثات الكربون، فإن البلدان الأوروبية التي فرضت ضرائب على انبعاثات الكربون منذ أكثر من عقد من الزمن لم تشهد سوى آثار محايدة أو آثار إيجابية طفيفة على الناتج المحلي الإجمالي[٤٤].

٧٦ - وينبغي أن تنظر الحكومات أيضا في وضع سياسات أخرى ترمي إلى تغيير أنماط الاستثمار، من قبيل فرض قيود مباشرة على الاستثمارات فيما يتعلق بالانبعاثات، وتقديم إعانات للبحث والتطوير في التكنولوجيات النظيفة، بما في ذلك تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه، والحوافز الضريبية، والتعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة، والأهداف المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة أو بالطاقة المتجددة، والحقوق فيما يتعلق بالتلوث، والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

٧٧ - أما المحاسبة البيئية، التي تشمل التدفقات المالية ذات الأهمية من الناحية البيئية، وكذلك الحسابات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية، فتشكل آلية أخرى يمكن أن تساعد مقرري السياسات على استيعاب العوامل الخارجية. ويشكل الناتج المحلي الإجمالي مقياسا

(٤٢) Climate Economics Chair, Climate Economics in Progress 2013 (Paris, Dauphine University,2013).

(٤٣) World Bank, State and Trends of Carbon Pricing 2014 (Washington, D.C., 2014).

(٤٤) David C. Mowery, Richard R. Nelson and Ben R. Martin, "Technology policy and globalwarming: Why new policy models are needed (or why putting new wine in old bottles won'twork)", Research Policy, vol. 39, No. 8 (October 2010).

بالغ الأهمية تستخدمه الحكومات لتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان، ولكن إذا لم يدرج رأس المال الطبيعي، فقد يؤدي ذلك إلى تجاهل الحكومات لعدم كفاءة تخصيص الاستثمار. ويمكن لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أن ييسر زيادة الاستثمارات العامة في التنمية المستدامة.

الضرورة الحتمية لمعالجة عدم المساواة وللحماية الاجتماعية

٧٨ – ينبغي للحكومات أن تستخدم السياسات المالية (سواء في مجال الضرائب والإنفاق) من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة، ومكافحة الفقر، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، ودعم الخدمات الاجتماعية الأخرى، ولا سيما لفائدة الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة والمهمشة. وثمة دعوة تتكرر كثيرا إلى إيلاء الأولوية لمشاريع الاستثمار العام التي ''تراعي مصالح الفقراء'' والاعتبارات الجنسانية.

٧٩ – ويمكن الحد من أوجه الضعف الهيكلية التي تؤثر على الفقراء والفئات الأخرى المستبعدة اجتماعيا والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين والأقليات والأطفال وكبار السن والشباب والفئات المهمشة الأخرى، وذلك عن طريق العمل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع[٤٥].

٨٠ – ويمكن أن تسهم الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تقديمها للحماية من المخاطر، في تحقيق النمو المنصف عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة، وزيادة إنتاجية العمل، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وينبغي أن تنظر البلدان في وضع سياسات ترمي إلى تعزيز ''الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية''، التي، وفقا للنتائج التي توصلت إليها منظمة العمل الدولية، يمكن تحمل تكلفتها في معظم البلدان من الموارد المحلية، ولكن الأمر يستلزم تقديم المساعدة الدولية للبلدان الأشد فقرا[٤٦]. وتوفر خدمات التأمين المزيد من الفرص من أجل إنشاء شبكة أمان للأسر المعيشية، بما في ذلك، على سبيل المثال، منتجات التأمين التي تغطي الرعاية الصحية، والمخاطر التي تهدد الحياة، والزراعة. بيد أن شركات التأمين الخاصة لا تتسم عادة بالفعالية في تغطية من هم في أمس الحاجة للتأمين، ومن ثم، فلا تزال السياسات الحكومية تتسم بأهمية حاسمة. كما تمس الحاجة إلى قيام الحكومات بالاستثمار بشكل كاف في التخفيف من مخاطر

(٤٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤: التقدم البشري المطرد – الحد من مواطن الضعف وبناء القدرة على التحمل (نيويورك، ٢٠١٤).

(٤٦) منظمة العمل الدولية، الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة للجميع: تقرير الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١١).

الكوارث، وفي النظم التي تبني القدرة على مواجهة الصدمات، وكذلك في المحافظة على البيئة، ولا سيما في المناطق التي يعتمد السكان المحليون فيها على الموارد الطبيعية.

٨١ - ويشكل العمل المنتج واللائق أهم شكل من أشكال أمن الدخل. ويعتمد معظم الناس على الدخل الذي يحصلون عليه من العمل باعتباره مصدرهم الرئيسي للدخل. ومن ثم فإن السياسات المالية والسياسات في مجال الاقتصاد الكلي التي تعزز العمالة الكاملة والمنتجة، فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري، تتسم بأهمية محورية في الحد من الفقر وزيادة الإنصاف.

الإدارة الفعالة للدين العام

٨٢ - يمكن أن يمثل التمويل بالاقتراض حلا قابلا للاستمرار من أجل توفير تمويل للإنفاق العام على التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تخضع الديون لإدارة فعالة، بهدف كفالة إمكانية خدمة التزامات الديون في إطار طائفة واسعة من الظروف. وينبغي للحكومات أن تقوم بانتظام باستخدام الأدوات التحليلية من أجل تقييم استراتيجيات الاقتراض البديلة، وإدارة أصولها وخصومها بشكل أفضل، والإحجام عن الاقتراض غير المسؤول. وينبغي أن تهدف وزارات الخزانة إلى زيادة إصدار السندات الطويلة الأجل بالعملات المحلية، لا سيما للمستثمرين المحليين، إذ أن إصدارها على هذا النحو من شأنه أن يقلل من مخاطر تحويل العملات الأجنبية التي تتعرض لها الحكومة. وفي الوقت نفسه، وعلى النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري، يشترك الدائنون في المسؤولية مع المدينين السياديين عن منع أزمات الديون وحلها، بما في ذلك عن تخفيف عبء الديون عند الاقتضاء. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدائنين أن يتحملوا المسؤولية عن تقييم مخاطر الائتمان بشكل ملائم وتحسين الكشف عن الجدارة به، وأن يحدوا من إقراض البلدان العالية المخاطر بشكل غير مسؤول.

٨٣ - وقد دأبت المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة على وضع معايير للإدارة الحكيمة للدين الحكومي. وبالنسبة للبلدان التي بلغت بالفعل مستوى عاليا من المديونية، فهي بحاجة إلى التأكد من أن النمو في الدين العام لا يتجاوز النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي من أجل تفادي حدوث ضائقة مالية. وفي هذا الصدد، فإن إطار القدرة على تحمل الدين، المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مصمم للمساعدة على إرشاد البلدان المنخفضة الدخل والجهات المانحة لها في تعبئة التمويل، مع التقليل من احتمالات الإفراط في تراكم الديون، وذلك عن طريق تحديد عتبة للدين. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات الدولية المساعدة التقنية لتعزيز القدرات المحلية في هذا المجال. وينبغي الحفاظ على تلك

المساعدة، إلى جانب الالتزامات المتعلقة بنقل التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية من بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإدارة الدين العام على نحو فعال (انظر الفرع ''سابعا'' للاطلاع على مناقشة للمسائل النُظُمية والقرارات المتعلقة بالديون السيادية).

استكشاف الإسهامات المحتملة للمصارف الإنمائية الوطنية

٨٤ - نظرا لعدم قيام القطاع الخاص بتمويل التنمية المستدامة واستثماره فيها على المدى الطويل بالقدر الكافي، فقد قام العديد من البلدان بإنشاء مصارف إنمائية وطنية ومؤسسات عامة أخرى لدعم الاستثمار الطويل الأجل. وبلغ مجموع أصول النادي الدولي لتمويل التنمية، وهو مجموعة تتألف من ٢٠ من المصارف الإنمائية الوطنية والثنائية والإقليمية، ما يزيد على ٢,١ تريليون دولار في عام ٢٠١٠[٤٧]. وبوسع المصارف الإنمائية الوطنية أن تؤدي دورا هاما في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والهياكل الأساسية والابتكار على سبيل المثال. وبما أن المصارف الإنمائية الوطنية تمتلك معرفة محددة بالأسواق المحلية، فإنها كثيرا ما تكون أداة مناسبة لتوفير تنمية القدرات ذات الصلة وتقديم المساعدة في إدارة المشاريع الخاصة. وبينت الدراسات المنجزة مؤخرا أيضا أن بعض المصارف الإنمائية الوطنية أدّت أيضا دورا قيّما في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، وعلى الأخص في حالات الأزمات عندما تتجنب كيانات القطاع الخاص المجازفة إلى حد كبير.

٨٥ - ويمكن للحكومات أن تستعين بالمصارف الإنمائية الوطنية في تعزيز الأسواق المالية والاستفادة من الاستثمارات في التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تمول بعض المصارف الإنمائية الوطنية (جزءاً من) أنشطتها عن طريق إصدار سندات ترصد الأموال المجمعة لغرض خاص، مثل إنشاء هيكل أساسي مراعي للبيئة بالعائدات المخصصة لفئات معينة من الاستثمار (مثل السندات الخضراء).

٨٦ - غير أن هناك تحديات تواجه مقرري السياسات فيما يتعلق بالمصارف الإنمائية الجديدة. حيث ينبغي لمقرري السياسات أن يكفلوا ألا تضطلع المصارف الإنمائية العامة بأنشطة سيوفرها القطاع الخاص بشكل تنافسي. والأهم من ذلك، ينبغي وضع شروط لتجنب التدخل السياسي غير المناسب في سير عمل المصرف، ولكفالة الاستخدام الفعال للموارد، ولا سيما فيما يتعلق باستغلال استثمارات القطاع الخاص في مجال التنمية المستدامة.

(٤٧) انظر www.idfc.org/.

باء – التمويل المحلي من القطاع الخاص

٨٧ – في إطار فهم دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة، من المهم الإقرار بأن القطاع الخاص يتكون من مجموعة كبيرة من مختلف الجهات الفاعلة، من الأسر المعيشية إلى الشركات متعددة الجنسيات، ومن مستثمرين مباشرين إلى وسطاء ماليين، كالمصارف وصناديق المعاشات التقاعدية. وما برحت موارد القطاع الخاص تشكل تاريخيا قوة دفع رئيسية للنمو وإيجاد فرص العمل على الصعيد المحلي.

٨٨ – ويهدف التمويل من القطاع الخاص إلى تحقيق الربح، مما يجعله مناسبا تماما للاستثمار الإنتاجي. غير أن نوعية الاستثمار تتسم بالأهمية. فلا يزال هناك نقص في الاستثمار المحلي الطويل الأجل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، بالرغم من تزايد إدراك القطاع الخاص بأن من الممكن تحقيق أهداف المصالح التجارية وأهداف السياسة العامة في الوقت نفسه.

٨٩ – ويعني ذلك أن ثمة دورا يمكن أن تقوم به الحكومات في وضع سياسات للمساعدة على حفز المزيد من الاستثمار الطويل الأجل في مجال التنمية المستدامة. وتعتبر تهيئة بيئة ملائمة أمرا أساسيا للحد من المخاطر وتشجيع الاستثمار الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل الحكومات على إنشاء أسواق مالية محلية ونظم مالية للاستثمار الطويل الأجل، ضمن إطار تنظيمي سليم.

توفير فرص حصول الأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة جدا على الخدمات المالية

٩٠ – تشير الدراسات التي أجريت مؤخرا إلى أن لدى الأسواق المالية المستقرة التي تشمل الجميع وتتسم بالكفاءة، القدرة على تحسين حياة الأفراد بتخفيض تكاليف المعاملات، وحفز النشاط الاقتصادي، وتحسين تقديم الاستحقاقات الاجتماعية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة[٤٨]. ومن المهم توسيع نطاق وحجم الخدمات المالية المقدمة إلى الفقراء والمسنين والنساء وذوي الإعاقة والمنتمين لشعوب أصلية، والفئات السكانية الأخرى التي تعاني من نقص الخدمات، للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩١ – وتستفيد الأسر المعيشية من جميع مستويات الدخل، وحتى أشدها فقرا، من الخدمات المالية الأساسية، أي دفع المستحقات والادخار والائتمان والتأمين. ويستخدم الفقراء، ولا سيما الفقراء في أقل البلدان نموا، الخدمات المالية غير رسمية بشكل رئيسي. والواقع أن أكثر من نصف عدد البالغين في العالم حاليا الذين بلغوا سن العمل ”لا يستفيدون

(٤٨) Robert Cull, Tilman Ehrbeck and Nina Holle, “Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence”, Focus Note No. 92 (Washington, D.C., Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), April 2014).

من الخدمات المصرفية" التي تقدمها الجهات الرسمية، وتوجد أغلبيتهم الساحقة في البلدان النامية[٤٩]. وتدل جميع المؤشرات على أنه إذا أُتيحت الخدمات المالية الميسورة التكلفة وعلى بعد مسافة معقولة، فإن الناس سيستخدمونها[٥٠]. ولذلك، قام العديد من الحكومات بتوفير مقدمين للخدمات المالية للفقراء و/أو رحبت بهم، بوسائط منها مؤسسات التمويل البالغ الصغر والمصارف التعاونية والمصارف البريدية ومصارف الادخار والمصارف التجارية.

٩٢ - وتختلف الطريقة الفضلى لتنفيذ الإدماج المالي من بلد لآخر. غير أن هناك بعض العناصر التي أدت عملا جيدا في مختلف البلدان، ومنها دعم إنشاء مكتب للائتمان لتقييم قدرة المقترضين على تحمل القروض. وبوسع التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تمكن الفقراء من الحصول على الخدمات المالية بتكلفة منخفضة دون أن يضطروا لقطع مسافات بعيدة للوصول إلى فروع المصارف. ويمكن استخدام الخدمات المصرفية بدون فروع للمصارف، والتكنولوجيات المصرفية المتنقلة، في دفع المبالغ المستحقة من الحكومات للأفراد (الأجور والمعاشات التقاعدية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية) بتكاليف إدارية منخفضة وتسرب أقل. ويُعتقد بأن لإدماج المزيد من الأشخاص في القطاع المالي الرسمي أيضا أثر إيجابي في تحصيل الضرائب. وعلاوة على ذلك، فإن التنظيم مهم من أجل كفالة وجود مالية رقمية مسؤولة وتجنب الممارسات التعسفية.

٩٣ - وتبين الدراسات الاستقصائية أن انعدام الوعي بالمنتجات والمؤسسات المالية يشكل عائقا أمام استخدامها، ولا سيما فيما يتعلق بالتأمين. وبوسع القطاع العام أن يشجع على تقوية القدرة المالية، بما في ذلك الإلمام بالشؤون المالية، وتعزيز حماية المستهلكين في الوقت نفسه. وينبغي على الأخص، مطالبة مقدمي الخدمات المالية بالكشف عن المعلومات الأساسية بشكل واضح ومفهوم، ويفضل أن يكون ذلك بصيغة موحدة. كما ينبغي لمقرري السياسات وضع معايير واضحة لمعاملة المستهلكين معاملة منصفة وأخلاقية، وإنشاء آليات موحدة للانتصاف من أجل التسوية الفعالة للمنازعات في جميع مجالات هذه الصناعة. ويمكن للحكومات في هذا الصدد، أن تنشئ وكالات لحماية المستهلكين لتُشرف على الإطار اللازم لحماية المستهلكين ضمن سياق قطري.

٩٤ - وقد أُولي الكثير من الاهتمام للتمويل البالغ الصغر رغم أنه لا يشكل إلا جانبا واحدا من الإدماج المالي. وتوجد شبكة عالمية واسعة تضم منتديات وشبكات لتقديم الدعم

(٤٩) Asli Demirguc-Kunt and Leora Klapper, "Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database", Policy Research Working Paper No. 6025 (Washington, D.C., World Bank, 2012).

(٥٠) بناء قطاعات مالية شاملة للجميع من أجل التنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06/II.A.3).

الدولي في القطاعين العام والتمويل البالغ الصغر غير الربحي، وهو ما يدل على حيوية هذه الصناعة. ومع ذلك، لا يزال التمويل البالغ الصغر خارج الإطار التنظيمي في العديد من البلدان. ونظرا لنمو مؤسسات التمويل البالغ الصغر، ينبغي لكل من المديرين والمنظمين أن يهتموا بضرورة تحقيق التوازن بين زيادة فرص الحصول على الخدمات وإدارة المخاطر، بما فيها المخاطر الاجتماعية الناجمة عن مديونية الأسر المعيشية.

تعزيز الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

٩٥ - يتعلق أحد المجالات الهامة التي لا تتاح فيها فرص كافية للحصول على الخدمات المالية (في هذه الحالة، خدمات الائتمان) بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل في العديد من البلدان قوى الدفع الرئيسية للابتكار والعمالة والنمو. ففرص الحصول على الخدمات المالية غير متاحة لما يزيد على ٢٠٠ مليون من هذه المشاريع في جميع أنحاء العالم. وفي كثير من الأحيان، تكون الاحتياجات المالية لهذه المشاريع كبيرة جدا بالنسبة للمقرضين التقليديين ووكالات الائتمانات البالغة الصغر، بينما تميل المصارف الكبيرة إلى تحاشي هذا السوق بسبب وطأة الأعباء الإدارية وانعدام المعلومات والغموض الذي يكتنف المخاطر الائتمانية. وبإتاحة المعلومات عن الائتمانات، يمكن لسجلات/مكاتب الائتمان ونظم الضمانات والإعسار أن تساعد على توفير الائتمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٩٦ - وتعتبر أسواق السندات الطويلة الأجل محدودة في العديد من البلدان النامية، في حين أن السبل البديلة لتمويل المشاريع الناشئة الابتكارية، مثل الممولين المساندين لبدء الأعمال التجارية، وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية، فإنها منعدمة إلى حد كبير في العديد من البلدان النامية. ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية أن تقوم بدور هام في هذا المجال. ولدعم زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، يمكن أيضا الاستعانة بتضافر مقنن بين المصارف الخاصة والعامة. ويتمثل أحد النماذج التي تستخدمها المصارف الإنمائية على سبيل المثال، في توفير تمويل عام ميسّر إلى القطاع المصرفي التجاري الذي يقرض الأموال بدوره للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر تفضيلي. ويمكن أن تتألف الوسائل من الضمانات، والقروض، وتخفيضات سعر الفائدة، والأسهم والاستثمارات المرتبطة بأسهم، وفرص الحصول على الخدمات والمعلومات. كما يعمل العديد من البلدان على تعهد أشكال أخرى من تقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل برامج القروض الحكومية المنخفضة الفائدة. كما تعتبر المصارف التعاونية والمصارف البريدية ومصارف الادخار مناسبة تماما لتقديم الخدمات المالية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك استحداث خدمات إقراض أكثر تنوعا وتقديمها.

٩٧ - ويعتبر العديد من المصارف أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة مجازفة كبيرة بسبب انعدام المعلومات والغموض الذي يكتنف المخاطر الائتمانية. فالائتمانات ليست كافية في معظم الأحيان، وحتى في وجود سيولة وافرة لدى القطاع المصرفي. غير أنه بوسع حافظة متنوعة من قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تخفف من حدة المخاطر بدرجة كبيرة. ومن المحتمل أن يؤدي إصدار سندات مقابل الحافظات المتنوعة لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن أن تتوزع مصادرها على نطاق مجموعة متنوعة من المصارف من أجل كفالة زيادة التنويع ، إلى زيادة في حجم الأموال المتاحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. غير أن من الضروري تهيئة ضمانات لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها ترتيبات ''الإقراض من أجل التوزيع'' حسبما تبين خلال الأزمة المالية، وذلك حتى يظل لدى الجهة المُصدِرة للسندات مصلحة في استمرار إدرار القروض لعائد (مثل وضع قيود تلزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة مئوية لكل قرض في بيان ميزانياتها).

إنشاء أسواق مالية للاستثمار الطويل الأجل وتعزيز الأنظمة لتحقيق التوازن بين فرص الوصول إلى الأسواق واستقرارها

٩٨ - يتيح القطاع المصرفي الذي يتمتع برأس مال كبير، وأسواقُ السندات الطويلة الأجل، للشركات المحلية أن تلبي احتياجاتها المالية الطويلة الأجل دون تكبد المخاطر المرتبطة بالاقتراض بالعملات الأجنبية. وبذلك، تستطيع أسواق السندات المحلية أن تؤدي دورا هاما في تمويل التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ولإقامة أسواق مالية محلية بنجاح، يتعين أن يقوم مقررو السياسات بإنشاء مؤسسات وهياكل أساسية، بما في ذلك وضع نظم للمراقبة والمقاصة والتسوية، ومكتب فعال للائتمان، واتخاذ تدابير لحماية المستهلكين، وأنظمة أخرى مناسبة.

٩٩ - وتعتبر مؤسسات الاستثمار، ولا سيما تلك التي لديها التزامات طويلة الأجل، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين على الحياة، والأوقاف، وصناديق الثروة السيادية، مناسبة على وجه الخصوص لتوفير التمويل الطويل الأجل (على الرغم من أن المستثمرين من المؤسسات الدولية ظلوا يميلون في العقود الأخيرة إلى الاستثمار على أساس مدى زمني قصير الأجل، انظر الفرع ''سادسا'' - دال). ولتعزيز تشكيل قاعدة للمستثمرين المؤسسيين، يحتاج صانعو السياسات إلى وضع إطار مؤسسي تنظيمي وقانوني. ويشمل ذلك الإطار قوانين الأوراق المالية، وأنظمة إدارة الأصول، وحماية المستهلكين. ويمكن لمقرري السياسات أن يقرروا قواعد تتعلق بشفافية العمليات، والإدارة السليمة، وفعالية نظام إنفاذ القوانين. وهناك أمثلة عديدة للأطر التنظيمية الناجحة المطبقة في البلدان المتقدمة النمو وبلدان

الأسواق الناشئة، وإن كان ينبغي لمقرري السياسات في البلدان النامية أن يكيفوا هذه الأطر مع الظروف المحلية، وأن يتحلوا بالمرونة في تحديثها استجابة للتغيرات في ظروف الأسواق.

١٠٠ - ويتعين بوجه عام، توخي الحرص في إقامة الأسواق المالية، لأن أسواق السندات والأسهم تشهد تقلبات شديدة في كثير من الأحيان، ولا سيما في الأسواق الصغيرة التي تفتقر إلى السيولة. وللحد من التقلبات المفرطة التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الحقيقي، يمكن سنّ أنظمة بالاقتران مع وضع أدوات لإدارة حسابات رأس المال لردع أنشطة ''أموال المضاربة''. وقد يكون إقامة سوق إقليمية في بعض المناطق فعالا في تحقيق نطاق ومدى لا يمكن تحقيقهما في الأسواق الصغيرة المنفردة. ويمكن أن يؤدي إنشاء شراكات بين الأسواق الوليدة والمراكز المالية العالمية المعترف بها إلى دعم نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا إلى البلدان النامية، وإن كان ينبغي الحرص على أقلمتها مع الظروف المحلية.

١٠١ - وفي المقابل، من المهم التنبيه إلى أن القطاع المالي قد ينمو ليصبح أكبر مما ينبغي قياسا إلى الاقتصاد المحلي. فتجاوز نمو القطاع المالي لمستويات معينة قد يزيد من أوجه عدم المساواة وعدم الاستقرار، ويرجع ذلك جزئيا إلى النمو المفرط للائتمان وفقاعات أسعار الأصول[٥١]. ولذلك، من المهم أن تعمل جميع البلدان على وضع أطر تنظيمية متينة ''للتحوط على مستوى الاقتصاد الكلي''.

١٠٢ - وينبغي أن يراعي الإطار التنظيمي المتين جميع مجالات الوساطة المالية، بما فيها الأنشطة المصرفية غير الرسمية التي تتراوح من التمويل البالغ الصغر إلى المشتقات المالية المعقدة. ويشكل تعزيز الاستقرار والحد من المخاطر أثناء السعي إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان تحديا معقدا يواجه صانعي السياسات، نظرا لإمكانية أن يأتي أحدهما على حساب الآخر. وينبغي لمقرري السياسات أن يقوموا بتصميم الإطار التنظيمي والسياساتي على نحو يكفل تحقيق التوازن بين هذه الأهداف. فقد أدرج الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، أحكاما خاصة (مثل التوجيه الرابع المتعلق بمتطلبات رأس المال) في تنفيذه لاتفاق بازل الثالث للحد من التكاليف الرأسمالية لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تُوجّه دعوات لتوسيع النظم التنظيمية للقطاع المالي بحيث لا تقتصر على التركيز على الاستقرار المالي بل تشمل معايير الاستدامة.

(٥١) Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, "Financial Crises: Explanations, Types, and Implications", Working Paper No. WP/13/28 (Washington, D.C., IMF, January 2013).

١٠٣ - وأوجد التمويل الإسلامي آليات هامة تستطيع دعم تمويل التنمية المستدامة[٥٢]. فقد تزايدت الأصول المالية الإسلامية بسرعة في العقد الماضي، في مجالات منها تمويل الهياكل الأساسية، والاستثمارات الاجتماعية، والاستثمارات المراعية للبيئة. وتعمل الوسائل الاستثمارية المستخدمة في النظام المالي الإسلامي، التي تستند إلى تقاسم مخاطر المشاريع، إلى تعزيز عمق الأسواق المالية واتساعها عن طريق توفير مصادر بديلة للتمويل. ويمكن استخلاص دروس من هذه الهياكل التمويلية فيما يتعلق بكيفية إنشاء صنف من الاستثمار الجديد الطويل الأجل.

تعزيز البيئة التمكينية

١٠٤ - من المعروف جيدا أن تعزيز البيئة السياساتية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية على الصعيد المحلي هو من الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لتشجيع الاستثمارات الخاصة. وينبغي أن تركز التدابير السياساتية، من أجل حشد التمويل بصورة أفضل واستخدامه بفعالية، على تخفيف حدة المعوقات التي تُواجه في السياق القطري. ونتيجة لهذه الجهود المبذولة على مدى العقد الماضي، نجح العديد من البلدان النامية في الحد من الإفراط في التعقيد والتكاليف التي تتكبدها المشاريع لبدء أعمالها والحفاظ عليها. ورغم اختلاف هيكل الإصلاحات من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى حسب التجربة التاريخية لهذه البلدان والمناطق وثقافتها وسياستها، يمكن لمقرري السياسات أن يقوموا بتعزيز قابلية العقود للإنفاذ، وحماية حقوق الدائنين والمدينين، وفعالية سياسات التجارة والمنافسة، وتبسيط نظم تسجيل المشاريع، وتوطيد سيادة القانون وحقوق الإنسان والأمن الفعال. ومن شأن الاستثمار في الهياكل الأساسية، والخدمات العامة الأساسية، بالإضافة إلى رأس المال البشري، أن يساعد أيضا على جعل بيئة الأعمال التجارية أكثر جاذبية. ويشكل عدم الاستقرار السياسي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وعدم التيقن من السياسات العامة عقبات كبيرة أمام مزاولة الأعمال التجارية في أي بلد من البلدان، مما يؤكد أهمية وضع سياسات سليمة على نطاق أوسع.

تعزيز اعتبارات المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية ومسائل الاستدامة في النظام المالي

١٠٥ - ينبغي لمقرري السياسات أن يهدفوا إلى تعزيز اعتبارات الاستدامة في جميع المؤسسات وعلى جميع المستويات. ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع الإبلاغ المشترك عن كل من

(٥٢) يتند التمويل الإسلامي إلى مبادئ الشريعة؛ ويتمثل المبدآن الرئيسيان في الشريعة في تقاسم الأرباح والخسائر وتحريم أخذ الفائدة ودفعها.

العائدات الاقتصادية والآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، الذي يمكن الإشارة إليه بوصفه الإبلاغ عن المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أنظمة مناسبة، مثل وضع شروط للحافظات المالية وتدابير أخرى تتسق مع الظروف المحلية، لتعزيز هذه الاعتبارات.

١٠٦ - وثمة علامات تشير إلى تعزيز تركيز بعض الأسواق المالية على اعتبارات المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية. فقد بدأت أعداد متزايدة من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص العمل بمبادئ التعادل الموجهة لممولي المشاريع، ومبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادئ التأمين المستدام، التي تحدد المعايير للمستثمرين من القطاع الخاص. وعلى غرار ذلك، تهدف مبادرة الأسواق المالية المستدامة إلى استكشاف الكيفية التي يمكن بها أن تتعامل الأسواق المالية مع المستثمرين والمنظمين والشركات من أجل تعزيز شفافية الشركات، والإبلاغ عن الأداء المتعلق بالمسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية، وتشجيع الأخذ بنُهج الاستثمار الطويلة الأجل. غير أن اطلاع العديد من المشاريع والمؤسسات المالية على هذه المبادرات لا يزال محدودا. ولذلك، فإن من المهم زيادة التوعية وتنمية القدرات، سواء في المؤسسات العامة أو شركات الأسواق المالية. وفي هذا الصدد، يمكن للحكومات أن تشجع شركات الأسواق المالية على تدريب العاملين فيها بشأن المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية التي يمكن إدراجها في امتحانات ودورات التأهيل للحصول على التراخيص الخاصة بالقطاع.

١٠٧ - ومن الاعتبارات الهامة في التنمية المستدامة آثارُ الإصدارات الناتجة عن الأنشطة التمويلية. وفي هذا السياق، شرعت بعض صناديق المعاشات التقاعدية، وإن كانت صناديق صغيرة نسبيا، برصد إصدارات حافظاتها على أساس طوعي[٥٣]، مما مكّن مديري الصناديق من إدراك المخاطر التي يتحملونها أصلا. وبإمكان مقرري السياسات أن يقوموا بدور تحفيزي في هذا المجال بتشجيع مصدري المؤشرات على تسريع وتيرة العمل في وضع المقاييس، وتشجيع الشفافية فيما يتعلق بآثار الإصدارات، ولا سيما فيما يتعلق بصناديق الاستثمارات العامة (مثل صناديق المعاشات التقاعدية للقطاع العام).

١٠٨ - ومن الأسئلة الرئيسية المطروحة هو ما إذا كان بوسع المبادرات التي تُتخذ إلى حد كبير على أساس طوعي أن تغير الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية في اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار. ويمكن لمقرري السياسات أن ينظروا في إنشاء أطر تنظيمية تجعل اتباع بعض هذه

(٥٣) انظر www.rafp.fr/download.php?file_url=IMG/pdf/PR_Carbon_Audit_ERAFP.pdf.

الممارسات ملزما. ولكي تحقق هذه السياسات أكبر قدر من الفعالية، ينبغي أن تستند إلى مشاركة واسعة النطاق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات التنظيمية المالية، ومقرري السياسات. وفي هذا الصدد، جعل العديد من البلدان، ومنها البرازيل وجنوب أفريقيا وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، باتباع بعض المعايير المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والإدارية ملزما. وينبغي القيام بمزيد من البحث بشأن أثر مختلف الآليات. ويمكن للمنظمات الدولية أن تنشئ منتدى لتبادل الخبرات سواء بشأن نجاح أو فشل مختلف الصكوك والترتيبات.

جيم - التمويل الدولي من الجهات العامة

١٠٩ - يؤدي التمويل الدولي من الجهات العامة دورا رئيسيا في تمويل التنمية المستدامة. ومثلما هو الحال في التمويل المحلي من الجهات العامة، هناك ثلاث وظائف للتمويل الدولي من الجهات العامة وهي: القضاء على الفقر وتحقيق التنمية؛ وتمويل توفير المنافع العامة الإقليمية والعالمية؛ والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي العالمي في سياق البيئة المواتية العالمية الأوسع نطاقا (انظر الفرع ''سابعا''). وينبغي للتمويل الدولي من الجهات العامة أن يكمل وييسر الجهود الوطنية في هذه المجالات، وسيظل لا غنى عنه في تنفيذ التنمية المستدامة. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية، على وجه الخصوص، حاسمة، وينبغي تركيزها حيثما تكون الاحتياجات على أشدها والقدرة على تعبئة الموارد في أضعف حال.

الوفاء بالالتزامات الحالية

١١٠ - ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما للتمويل العام الخارجي للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية مستويات قياسية في عام ٢٠١٣، رغم أنها ما زالت أدنى بكثير من الهدف المتفق عليه دوليا وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حيث بلغ متوسطها ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٣. وبالمثل، وعلى الرغم من الالتزامات في برنامج عمل اسطنبول بتخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا لا تتجاوز ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المتوسط.

١١١ - وفي عام ٢٠١٠، اتُّفق في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أن تتعهد البلدان المتقدمة النمو، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، بالهدف المتمثل في التعبئة المشتركة لمبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول

عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية، مما سيمكن جلبه من خلال مجموعة متنوعة من المصادر (العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المصادر البديلة).

١١٢ - وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها كاملة وفي الوقت المناسب، وأن لا تتجاهلها أو تخفف منها. وينبغي للدول الأعضاء على وجه الخصوص الاعتراف بثغرات التمويل الكبيرة في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة. وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لمواصلة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا والبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

الاستفادة من جميع مصادر وأدوات التمويل الدولي من الجهات العامة

١١٣ - انضم عدد من الحكومات معا من أجل وضع آليات مبتكرة لتعبئة موارد ميسرة دولية إضافية من أجل التنمية والقضاء على الفقر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استكشاف آليات مبتكرة، بهدف تمويل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي (انظر الفرع ”رابعا“ - جيم).

١١٤ - ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، فئة متنوعة ومتزايدة الأهمية من المساعدة الحكومية الدولية الطوعية التي يمكن أن تيسر التنمية المستدامة، وفقا لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩)، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٢٢. وقد قرر عدد من مقدمي المساعدة من بلدان الجنوب أن يواصلوا تعزيز أنشطتهم، بما في ذلك، في جملة أمور، من خلال القيام بمزيد من التحليل القائم على الأدلة للخبرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقييم برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر ١/١٨ (٢٠١٤)، الذي يتضمن توصيات بشأن منظومة الأمم المتحدة، ويدعو الأمين العام أيضا إلى أن يدرج في تقريره التجميعي خطوات ملموسة من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٥ - ويشكل التعاون الثلاثي تكملة مفيدة أخرى، لها القدرة على تحسين فعالية التعاون الإنمائي عن طريق تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية من الاقتصادات الناشئة والبلدان المانحة التقليدية.

١١٦ - وتعد الأموال المقدمة من الجهات العامة الدولية التي تقل شروطها التيسيرية عن المساعدة الإنمائية الرسمية، مثل بعض القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى، مصادر مالية رئيسية في الأجلين المتوسط

والطويل للبلدان التي تعتمد عليها. وتشمل طرائق التمويل الهامة القروض المقدمة إلى الحكومات من الجهات العامة، والتمويل بالأسهم والديون للقطاع الخاص، ومجموعة من أدوات التمويل المختلط، بما في ذلك وسائل التخفيف من حدة المخاطر، كضمانات القروض والمخاطر السياسية، ومبادلات العملة، والترتيبات التي تجمع بين الصناديق العامة وصناديق أسواق رأس المال (مثلا فيما يخص مشاريع الهياكل الأساسية التقليدية). وعندما تستخدم هذه الطرائق وفقا للاحتياجات القطرية والقطاعية، وبالاستفادة من مزاياها المحددة، فإنها يمكن أن تساعد على التخفيف من المخاطر وتعبئة المزيد من التمويل مقدما بما يربو على الموارد المتاحة من الميزانية وحدها، على نحو ما نوقش في الفرع ''سادسا'' - هاء بشأن التمويل المختلط. ومن المهم أيضا كفالة أن لا تُحرم أقل البلدان نموا، بالاستناد إلى دخلها حصرا، من الحصول على الأموال من المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات تمويل التنمية بشروط أقل تيسيرا. وينبغي، بدلا من ذلك، النظر في المشاريع الممكنة التنفيذ ماليا على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة اعتبارات القدرة على تحمل الديون (انظر الشكل الخامس).

استخدام الموارد العامة الدولية بكفاءة وفعالية

١١٧ - يمثل التمويل الدولي من الجهات العامة في نهاية المطاف أموال دافعي الضرائب، مما يلقي عبئا إضافيا على عاتق الوسطاء الماليين من الجهات العامة من أجل نشرها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية سواء بشروط ميسرة أو غير ميسرة. ويجب تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية حيث تكون الاحتياجات على أشدها والقدرة على تعبئة الموارد في أضعف حال، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الأشد فقرا من بين جميع البلدان النامية، مع تركيز جزء كاف من المساعدة الإنمائية الرسمية على القضاء على الفقر المدقع، فضلا عن الحد من جميع أشكال الفقر وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية الأخرى.

١١٨ - وسيقوم التمويل الدولي من الجهات العامة أيضا بدور مهم في تمويل الاستثمارات في التنمية الوطنية، كالهياكل الأساسية. وبعض هذه الاستثمارات مربح، ويمكن للتمويل الدولي من الجهات العامة أن يكون حافزا للتمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة في تلك المجالات (انظر الفرع ''سادسا'' - هاء بشأن التمويل المختلط). وبالاقتران مع ذلك، ينبغي أيضا أن يستجيب التمويل الدولي من الجهات العامة للحاجة المتزايدة إلى تمويل المنافع العامة العالمية، دون مزاحمة المساعدة الإنمائية التقليدية.

١١٩ - وإذ تسلم اللجنة بالأدوار المتعددة التي سيتوجب على التمويل الدولي من الجهات العامة القيام بها في جدول أعمال التنمية المستدامة، توصي اللجنة بضرورة أن يراعى مستوى تيسير التمويل الدولي من الجهات العامة كلا من مستوى تنمية البلدان (بما في ذلك مستوى الدخل، والقدرات المؤسسية، والضعف)، ونوع الاستثمار، على النحو المبين في الشكل الخامس. وينبغي أن يبلغ التيسير أقصاه بالنسبة إلى الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك منح التمويل المناسب لأقل البلدان نموا. كما يتسم التمويل بشروط ميسرة بأهمية حاسمة لتمويل العديد من السلع العامة العالمية لأغراض التنمية المستدامة. وقد تكون صكوك تمويل القروض بالنسبة إلى بعض الاستثمارات في التنمية الوطنية، أكثر ملاءمة للاستثمار، ولا سيما عندما تكون للاستثمار إمكانية در عائد اقتصادي.

١٢٠ - وظل الالتزام بتعزيز فعالية التعاون الإنمائي مدرجا في جدول أعمال المجتمع الدولي لسنوات عدة، من خلال تعزيز المساءلة المتبادلة في العلاقة بين البلد المتلقي للمساعدة الإنمائية الرسمية والجهات المانحة له. ويعد ذلك، في جملة أمور، مدعاة لقلق منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧. ويقدم المنتدى، من خلال اجتماعات الحوار التي يجريها بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحليل السياسات، توجيها بشأن جملة أمور، من بينها كيفية إدارة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية، بمزيد من الفعالية. وكان من معالم السعي إلى تحقيق الفعالية أيضا عقد أربعة اجتماعات للمنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، في روما (٢٠٠٣) وباريس (٢٠٠٥) وأكرا (٢٠٠٨) وبوسان (جمهورية كوريا) (٢٠١١)، مما أسفر عن إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وعُقد أول اجتماع رفيع المستوى للشراكة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، في مكسيكو سيتي.

الشكل الخامس

الاستهداف الإرشادي للتمويل الدولي من الجهات العامة وفقا لمستويات تنمية البلدان ومختلف احتياجات التنمية المستدامة

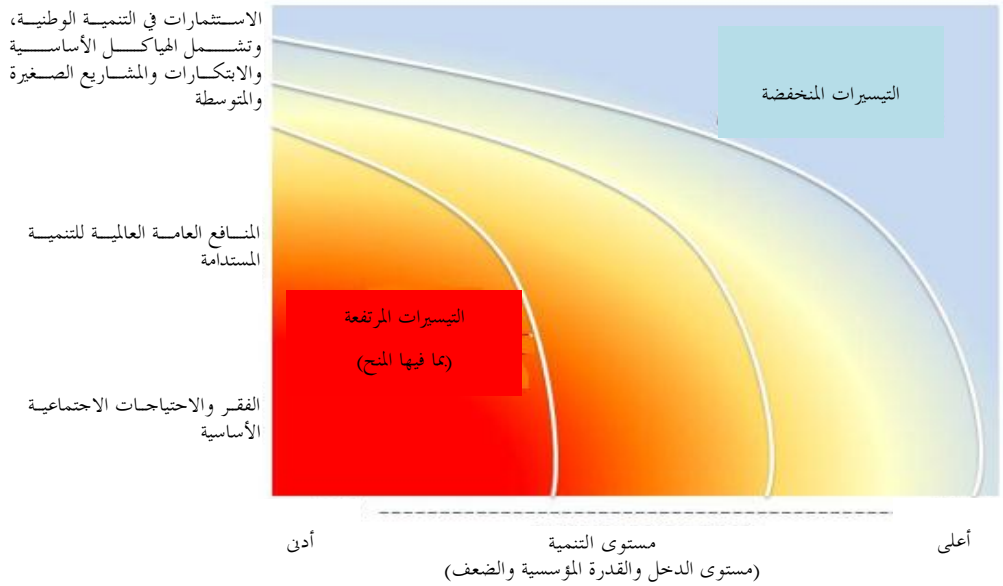

١٢١ - ويتعلق أحد الشواغل الأخرى التي أثيرت في اللجنة فيما يخص فعالية التنمية، بتشتت التمويل الدولي من الجهات العامة، ولامركزية واستقلالية عمليات اتخاذ القرارات في الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبغي للبلدان المانحة أن تحسِّن إدارة وتنسيق الدعم الدولي المقدم من الجهات العامة، من خلال زيادة التخطيط والبرمجة المشتركين بالاستناد إلى الاستراتيجيات وترتيبات التنسيق التي تقودها البلدان. وقد ظلت تسعى منذ وقت طويل إلى تخفيف عبء متطلبات الإبلاغ المختلفة، التي يستنفد الامتثال لها قدرا كبيرا من الموارد في البلد المستفيد من المساعدة. وبالتالي، فإن الدعوة ما زالت مستمرة إلى اعتماد ظروف وإجراءات ومنهجيات تمويل شفافة ومنسقة.

١٢٢ - ومن أجل الحد من التشتت والتعقيد في التمويل البيئي والمتعلق بالمناخ على وجه الخصوص، تدعو الحاجة إلى الترشيد الفعال للهيكل العام. وفي مجال التمويل المتعلق بالمناخ، وافقت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على إنشاء صندوق المناخ الأخضر بوصفه كيانا تشغيليا للآلية المالية للاتفاقية بموجب المادة ١١. وسيكون بمثابة أداة متعددة الأطراف يمكن عن طريقه أن تقوم الحكومات وغيرها من مقدمي الأموال بتوجيه

موارد المنح والقروض الميسرة لدعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى في البلدان النامية[٥٤]. وينبغي أن يوجه نصيب كبير من التمويل الجديد المتعدد الأطراف الرامي إلى التكيف مع تغير المناخ إلى صندوق المناخ الأخضر، على النحو المتفق عليه في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

١٢٣ - وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز قدرات الشركاء من أجل تحسين إدارة المساعدة من مختلف مقدميها، باعتبار ذلك جزءا من استراتيجياتهم الوطنية لتمويل التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان أن تقوم معا بإنشاء آليات تيسيرية واستخدامها من أجل تشجيع التنسيق التشغيلي فيما بين الصناديق والمبادرات الدولية. ويجب على الصناديق والبرامج، بما في ذلك الصناديق البيئية، أن تدعم أوجه التآزر بين القطاعات على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي تعديل قواعد الصناديق والصكوك القائمة، للتأكد من أنها تشمل جميع الأنشطة ذات الصلة على نحو يتسم بالتآزر.

دال - التمويل الدولي من القطاع الخاص

١٢٤ - كما هو الحال في التمويل المحلي من القطاع الخاص، يتضمن التمويل الدولي من القطاع الخاص مجموعة كبيرة من التدفقات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات حافظات الأوراق المالية، والقروض المصرفية عبر الحدود. وتختلط بعض هذه التدفقات مع التمويل من الجهات العامة على النحو المبين أدناه (الفرع ''سادسا'' - هاء). ويمتلك المستثمرون من المؤسسات الدولية، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية، أصولا تقدر بمبلغ يتراوح من ٨٠ تريليون دولار إلى ٩٠ تريليون دولار، مما يمثل مصدر إمكانات هائلة من مصادر الاستثمار. ومع ذلك، لا يزال الاستثمار حتى الآن في التنمية المستدامة، في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، متدنيا. فصناديق المعاشات التقاعدية، على سبيل المثال، لا تستثمر في الهياكل الأساسية سوى ٣ في المائة من أصولها العالمية[٥٥]. وهذا ما يبرز ضرورة اعتماد سياسات حكومية ترمي إلى المساعدة على التغلب على العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص، بالتلازم مع زيادة الإنفاق العام. وعلى هذا النحو، فإن العديد من القضايا التي نوقشت في إطار التمويل المحلي من القطاع الخاص (الفرع ''سادسا'' - باء) تنطبق هنا كذلك، ولكن هذا الفرع يركز على المسائل الخاصة بالاستثمارات العابرة للحدود.

---

(٥٤) انظر الوثيقة GCF/B.07/11.

(٥٥) انظر ورقة المعلومات الأساسية رقم ٣ التي أعدتها فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

توجيه الأموال الدولية نحو الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة

١٢٥ - لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مصادر الاستثمار الأجنبي الخاص إلى البلدان النامية استقرارا وأطولها أجلا، وما فتئ يضطلع بدور بالغ الأهمية في تمويل التنمية المستدامة. بيد أن هناك حاجة إلى قيام مقرري السياسات برصد نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، لزيادة تأثيره على التنمية المستدامة إلى أقصى حد ممكن. وينبغي للحكومات أن تقوم، حسب الاقتضاء، باعتماد سياسات تشجع على إقامة روابط بين المؤسسات المتعددة الجنسيات وأنشطة الإنتاج المحلي، وتدعم نقل التكنولوجيا، وتوفر الفرص للعمال المحليين للحصول على مزيد من التعليم، وتعزز قدرة الصناعة المحلية على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها على نحو فعال. ويمكن أن تكون المؤسسات الكبرى التي تعتنق مبادئ حقوق الإنسان والقيم المتعلقة بالعمالة والبيئة ومكافحة الفساد، على النحو الوارد في الاتفاق العالمي أو غيره من المعايير الاجتماعية والبيئية الدولية، بمثابة نموذج للمؤسسات الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومات المضيفة، أن تُلزم جميع الشركات، بما في ذلك المستثمرون الأجانب، بالوفاء بمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وأن تشجع على تقديم تقارير تتعلق بالشؤون الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبالحوكمة، مما يجعل التنمية المستدامة عنصرا أساسيا في استراتيجيات الشركات.

١٢٦ - وليس من المرجح أن يقوم المستثمرون بالاستثمار في الأجل الطويل في البلدان التي لديهم شواغل بشأنها فيما يتعلق بالسياسة العامة والأطر التنظيمية، مما يبرز أهمية تهيئة بيئة مواتية، على النحو المبين في الفرع ''سادسا'' - باء المتعلق بالاستثمار المحلي. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يشير المستثمرون إلى أن إحدى العقبات الرئيسية أمام الاستثمار تتمثل في الافتقار إلى ''المشاريع المقبولة لدى المصارف'' القادرة على منافسة غيرها من فرص الاستثمار، مما يؤكد الحاجة إلى تطوير القدرة على إعداد المشاريع في العديد من البلدان.

١٢٧ - وفي الوقت نفسه، لا يزال المستثمرون، بمن فيهم ذوو الالتزامات الطويلة الأجل، كصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين على الحياة، وصناديق الثروة السيادية، مترددين في الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة الطويلة الأجل في مجموعة واسعة من النظم السياسية والتنظيمية. ويتمثل أحد العوائق في أن العديد من المستثمرين ليست لديهم القدرة على بذل ما يلزم من العناية الواجبة من أجل الاستثمار المباشر في الهياكل الأساسية وغيرها من الأصول الطويلة الأجل. وبدلا من ذلك، فعندما يُقدمون على هذه الاستثمارات، فإنهم يقومون بذلك من خلال وسطاء ماليين، ممن تميل هياكل التزاماتهم وحوافزهم إلى أن تكون قصيرة الأجل (انظر الشكل الرابع للاطلاع على تفصيل أصحاب الاستثمارات الطويلة

الأجل والاستثمارات القصيرة الأجل)[٥٦]. وإذا تجاوز المستثمرون في الأجل الطويل الوسطاء واتجهوا إلى الاستثمار مباشرةً، فيمكن لهم أن يعتمدوا أفقا طويل الأجل في قراراتهم المتعلقة بالاستثمار. بيد أن بناء هذه الخبرات على الصعيد الداخلي لا يكون في معظم الأحيان فعالا من حيث التكلفة بالنسبة لأصحاب الاستثمارات المتنوعة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى أدوات جديدة في هذا المجال. ويمكن لمجموعات المستثمرين، على سبيل المثال، أن تنشئ منتديات مشتركة، مثلا في مجال الاستثمارات في الهياكل الأساسية المستدامة. وقد بدأ هذا يحدث بالفعل (قيام صناديق المعاشات التقاعدية في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، بإنشاء صندوق للهياكل الأساسية تملكه ملكية مشتركة). ويمكن للجهات العامة الفاعلة، كمؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف، أن تساعد أيضا على إنشاء منتديات للاستثمار، على نحو ما نوقش في الفرع ''سادسا'' – هاء بشأن التمويل المجمع.

١٢٨ – وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تصميم السياسات على نحو يؤدي إلى إطالة آفاق الاستثمار، من خلال الحد من استخدام المحاسبة على أساس سعر السوق للاستثمارات الطويلة الأجل (التي يجري تعديل تقييمات حافظاتها يوميا، وبالتالي إدراج التقلبات القصيرة الأجل في الحافظات)، والتغيرات التي تطرأ على قياس الأداء والتعويض (لتغيير الحوافز، وربما لإدراج معايير الاستدامة)، من بين أمور أخرى.

إدارة تقلب المخاطر المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل عبر الحدود

١٢٩ – على الرغم من زيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية خلال العقد الماضي، لا تزال بعض أنواع التدفقات شديدة التقلب. وقد ركزت النهج التقليدية لإدارة تقلب تدفقات رأس المال العابرة للحدود على السياسات الاقتصادية الكلية لتعزيز قدرة الاقتصاد المعني على استيعاب التدفقات الداخلة. ولكن غالبا ما تكون هذه السياسات غير موجهة بالقدر الكافي لتثبيت التدفقات المالية ويمكن أن تكون لها آثار جانبية غير مرغوبة. وينبغي بالتالي أن ينظر مقررو السياسات في وضع مجموعة أدوات لإدارة تدفقات رأس المال الداخلة، بما في ذلك قواعد تنظيمية تعنى بتحقيق السلامة الاحترازية الكلية وبالأسواق الرأسمالية، وكذلك الإدارة المباشرة لحسابات رأس المال[٥٧].

(٥٦) في حين أن مديري الصناديق الكبيرة يديرون الحافظات عالية السيولة داخل المنظمة، فإن معظم المستثمرين يستخدمون مديرين خارجيين لتلك الاستثمارات. (انظر ورقة المعلومات الأساسية رقم ٣ التي أعدتها فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٥٧) Joseph Stiglitz and others, *Stability with Growth; Macroeconomics, Liberalization and Development* (New York, Oxford University Press, 2006).

١٣٠ - وبالإضافةً إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التنسيق الدولي للسياسات النقدية المطبقة في الاقتصادات الكبرى وإدارة السيولة العالمية إلى خفض المخاطر العالمية. وبالمثل، يمكن أن يساعد تكثيف التعاون والحوار على الصعيد الإقليمي والآليات الإقليمية للرصد الاقتصادي والمالي على تثبيت التدفقات الرأسمالية الخاصة على الصعيد الإقليمي.

تيسير تدفق التحويلات والمساعدة الإنمائية الخاصة

١٣١ - تمثل تحويلات المهاجرين مصدرا كبيرا من مصادر التدفقات المالية الدولية لبعض البلدان النامية. إلا أن هذه التحويلات تختلف بصورة جوهرية عن التدفقات المالية الأخرى من حيث أنها تمثل معاملة خاصة وغالبا ما تستند إلى روابط أُسرية واجتماعية. وتتيح التحويلات للأسر المعيشية زيادة الاستهلاك والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والسكن[٥٨]. وينبغي أن يعمل مقررو السياسات ومؤسسات التمويل الدولية على استكشاف نهج مبتكرة لإيجاد حوافز لاستثمار تحويلات المهاجرين في أنشطة إنتاجية، بما في ذلك من خلال إصدار سندات المغتربين.

١٣٢ - إلا أن تكلفة تحويل الأموال لا تزال مرتفعة للغاية، بنسبة ٨,٤ في المائة من المبلغ المحول[٥٩]. وينبغي أن يهدف توسيع التعاون بين البلدان المرسلة للتحويلات والبلدان المتلقية لها إلى زيادة تخفيض تكاليف المعاملات والحواجز أمام التحويلات. وتمثل مبادرة مجموعة العشرين الرامية إلى تخفيض تكلفة تحويلات المهاجرين جهدا مهما في هذا الصدد، وينبغي مواصلته وتعزيزه. إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن المصارف الدولية تقوم في الوقت الحالي بتخفيض دورها في هذا القطاع[٦٠]، كنتيجة غير مقصودة لإحكام الرقابة على المصارف في مواجهة غسل الأموال. وقد تكون هناك حاجة إلى وضع تدابير سياساتية لضمان التنافس ورصد التكاليف.

١٣٣ - وشهدت الأعمال الخيرية، أي الأنشطة الطوعية التي تضطلع بها مؤسسات ومواطنون عاديون وجهات فاعلة أخرى من غير الدول، توسعا كبيرا في مجالها ونطاقها ودرجة تعقيدها. فقد وفرت موارد كبيرة لصناديق الصحة العالمية على وجه الخصوص

(٥٨) Ralph Chami and Connel Fullenkamp, "Beyond the Household", *Finance and Development*, vol. 50, No. 3 (September 2013).

(٥٩) Migration and Remittances Team, Development Prospects Group, "Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook", Migration and Development Brief No. 22 (Washington, D.C., World Bank, 2014).

(٦٠) Michael Corkery, "Banks Curtailing Cash Transfers", *New York Times*, 7 July 2014.

(انظر الفرع ''سادسا''- جيم). وإلى جانب توفيرها للموارد المالية، توفر الأعمال الخيرية رأس المال الفكري والقدرة التقنية والخبرة الواسعة. ويمكن أن يؤدي تحسين البيانات المتعلقة بتدفقات الأموال الخيرية إلى تحسين تقييم تأثيرها وتحسين التنسيق والمساعدة على ترشيد التمويل والحد من الازدواجية وتعظيم تأثيرها على التنمية المستدامة.

هاء - التمويل المختلط

١٣٤ - أبدى مقررو السياسات في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرة بفئة من فرص التمويل الإنمائي تسمى ''التمويل المختلط'' تجمع بين الموارد والخبرات العامة والخاصة. ويتضمن التمويل المختلط حافظة كبيرة من الأدوات المحتملة، بما في ذلك الأدوات المقدمة من مؤسسات تمويل التنمية لتعزيز أثر التمويل المقدم من القطاع الخاص (مثل القروض والاستثمار في أسهم رأس المال والضمانات وما إلى ذلك)، فضلا عن الشراكات التقليدية بين القطاعين العام والخاص (انظر الجدول ١ أدناه). إلا أنه يتجاوز هذه الهياكل ليشمل الصناديق الهيكلة المشتركة بين القطاعين العام والخاص و ''شراكات التنفيذ'' المبتكرة بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية ومصارف التنمية والمؤسسات الخاصة الهادفة للربح. وإذا كان التمويل المختلط مصمما بشكل جيد، فإنه يتيح للحكومات مؤازرة الأموال الرسمية برأس المال الخاص وتقاسم المخاطر والعائد، مع استمرار سعيها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئة والاقتصادية الوطنية في مجالات الاهتمام العام.

١٣٥ - على أنه تجدر الإشارة إلى أن سوء تصميم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الهياكل المختلطة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عائد مرتفع للشريك الخاص بينما يتحمل الشريك العام جميع المخاطر. ويتعين النظر بعناية في الاستخدام والهيكل المناسبين لأدوات التمويل المختلط، على النحو المبين أدناه.

تقييم استخدام التمويل المختلط والشراكات المبتكرة من منظور استراتيجي

١٣٦ - يمكن أن يكون التمويل المختلط أداة مفيدة للتمويل عندما تكون المنفعة الكلية لمشروع أو استثمار ما كبيرة بما يكفي لاستمرار إتاحة منفعة جذابة للقطاع العام بعد تعويض الشريك الخاص. ويمكن أن يستخدم في طائفة من المجالات، مثل مشروعات الهياكل الأساسية والابتكار. وثمة مبررات قوية لاستخدام التمويل المختلط لتيسير الاستثمارات التي تقل عن هامش الاستمرارية التجارية الحقيقية أو المتصورة بقدر ضئيل، والتي يتعذر إقرارها لمجرد توافر بيئة سياساتية ومؤسسية مواتية فحسب، وإنما لأنها تخدم الصالح العام أيضاً. ومن

ناحية أخرى، فإن التمويل المختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص الهادف للربح ليس هو الوسيلة الأنسب للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية الأساسية التي لا تدر عائدا اقتصاديا.

١٣٧ - وينبغي أن تتسم مشاريع التمويل المختلط بالشفافية وأن تخضع للمساءلة. وينبغي اختيار الجهات المشاركة في المشاريع في عملية نزيهة ومفتوحة. وحتى يتسنى مواصلة تحسين تأثيرها على التنمية المستدامة، ينبغي أن تعالج مسائل الفقر والبيئة والجانب الجنساني في مرحلة تصميم المشروع.

١٣٨ - وعند الاضطلاع بمشاريع التمويل المختلط، يتعين توخي العناية في تقييم تكاليف المشاريع. وغالبا ما يطلب مستثمرو القطاع الخاص زيادة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة في العائد السنوي على ''المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا'' في البلدان النامية. ويتعين أن توازن هذه التكاليف المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو أي منافع أخرى تجعل استخدامها جذابا. وعلاوةً على ذلك، غالبا ما توجد صعوبات في إنجاز هذه المشاريع على النحو المتوخى، في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ببلوغ إخفاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو معدلا يتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة نتيجة لحالات التأخير وتجاوز التكاليف وغير ذلك من العوامل[٦١]، وبلوغه مستويات أعلى في البلدان النامية. ولذلك فإن من المهم أن يتوخى واضعو السياسات العناية في التخطيط والتصميم والإدارة لدى تعاملهم مع هياكل التمويل المختلط وذلك لتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والعائد غير الاقتصادي، وضمان حصول عائد عادل للمواطنين. ويتعين توافر قدرات كبيرة لتصميم هياكل قابلة للتنفيذ تتقاسم المخاطر والمكاسب بالعدل. ويمكن أن تضطلع المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال المساعدة بدور في بناء قدرات البلدان النامية في هذا الصدد.

١٣٩ - وينبغي تجنب التعامل مع الشراكات المنعزلة بين القطاعين العام والخاص، التي تدار في عزلة. وينبغي أن يضطلع الكيان العام المستثمر بعدد من المشاريع في وقت واحد وأن يتبع بالتالي نهج الحافظة لتجميع الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع متعددة، فيما يشبه نهج تنويع المخاطر الذي تتبعه مؤسسات تمويل التنمية وكيانات القطاع الخاص. وفي ذلك النهج، تتيح الآليات التي تتضمن احتمالات إيجابية فيما يتعلق بأسهم الملكية تحقيق مكاسب من الاستثمارات الناجحة لتعويض الخسائر الناجمة عن المشاريع الفاشلة. ويكون ذلك مناسبا

(٦١) Directorate-General for External Policies of the Union, "Financing for Development post-2015: Improving the Contribution of Private Finance" (Brussels, European Union, 2014).

بوجه خاص للاستثمارات في مجال الابتكارات، حيث تكون كل من المخاطر والعوائد بالغة الارتفاع.

الجدول ١
أدوات التمويل المختلط

الفئة	البيان	الأمثلة		مدى الانتشار
القروض	• تقدَّم غالبية القروض الثنائية المستوفية لشروط المساعدة الإنمائية الرسمية من حكومة إلى حكومة لتنفيذ استثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، وتقدَّم للبلدان المتوسطة الدخل			واسع
	• تقدِّم مؤسسات تمويل التنمية أيضاً قروضا بصورة مباشرة للقطاع الخاص. وفي حين يعمل عدد كبير من هذه المؤسسات دون معدل عائد تجاري، فإن غالبية أنشطتها لا تستوفي شروط المساعدة الإنمائية الرسمية			
التدخلات السوقية المباشرة	• تحويل الموارد مباشرة من المانحين إلى القطاع الخاص، إما من خلال منح أو من خلال الاستثمار في أسهم رأس المال	تمويل فجوات مقومات الاستمرارية	مساهمة مالية لتوفير مقومات الاستمرارية للاستثمار	ضيق
		صناديق مواجهة التحديات ومشاريع الابتكار	عملية تنافسية لمنح التمويل لمشاريع الابتكار، ولدعم توسيع نطاق المشاريع التي يثبت نجاحها	متوسط
		أسهم رأس المال	تحويل موارد مقابل الحصول على حصة ملكية	ضيق/متوسط
		تمويل الخسائر الأولية	يصمم التمويل عموما باعتباره حقا ثانويا من حقوق المساهمة	ضيق
الأدوات القائمة على المخاطر	• يتحمل المانحون جزءا من المخاطر المرتبطة بأنشطة القطاع الخاص أو الحكومة الشريكة. ويتاح بالتالي الائتمان، أو تخفض تكاليفه	ضمانات الائتمان	رصد مخصصات لحماية الممول من حالات التخلف عن السداد	ضيق

الفئة	البيان	الأمثلة		مدى الانتشار
		تأمين ضد المخاطر السياسية	توفير الحماية من مجموعة مختارة (نادرة ولكن مكلفة) من المخاطر المتصلة بالسياسات	ضيق
الأدوات القائمة على الأداء	• التزامات مستقبلية تتعهد بها الحكومات أو الجهات المانحة بتحويل موارد إلى القطاع الخاص لدى استيفاء شروط محددة سلفا	التزامات مسبقة للسوق	التزام مسبق بقيام الجهة العامة بشراء اللوازم	تجريبي
	• إتاحة المرونة للقطاع الخاص في إنجاز نتائج (بدلا من نواتج) ويمكن على سبيل المثال تيسير تعهد الحكومة بالتزامات ذات مصداقية بالسداد في مواعيد مقررة في الحالات التي يلزم فيها ضخ استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في بداية المشروع.	سندات التأثير على الوضع الاجتماعي أو الإنمائي	عقد احتمالي مع مستثمر معين لسداد مدفوعات لدى تسليم نتائج قائمة على الأثر	تجريبي
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	• طريقة للتعاون مع القطاع الخاص تقوم على الجمع بين الأدوات أو النتائج المتفق عليها من خلال التفاوض			متوسطة
	• اشتراط توفير مدخلات أخرى (مثل الخبرة والدراية والمشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا) إضافة إلى استخدام الأدوات المالية المدرجة			
	• يمكن أن ييسر المانحون قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص عن طريق ما يلي:			
	o توفير المساعدة التقنية و/أو مرافق إعداد المشاريع التي توفر الدعم لكل من الحكومة والقطاع الخاص			
	o توجيه المنظمات المتعددة الأطراف إلى تعزيز جهودها من أجل تيسير قيام هذه الشراكات			
	o توفير حوافز مالية أخرى لزيادة جاذبية هذه الشراكات			

١٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أقيمت شراكات مبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، لا سيما السلع العامة العالمية. وعلى سبيل المثال، يقوم الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا بتجميع التمويل المقدم من المؤسسات الخيرية والتمويل التقليدي المقدم من القطاع العام والتمويل الابتكاري، وواصل استخدام الهياكل المنظمة الابتكارية وآليات التخصيص لتوفير مساعدة موجهة.

تقصي إمكانية مساهمات مؤسسات تمويل التنمية لدعم التمويل المختلط

١٤١ - يمكن لمؤسسات تمويل التنمية، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، أن تسهم بدور مهم في التمويل المختلط. وينبغي أن تستمر هذه المؤسسات في بذل الجهود اللازمة للوصول بميزانياتها العمومية إلى الوضع الأمثل والاستفادة على الوجه الأكمل من قدراتها على تحمل المخاطر، بما في ذلك باستخدام جميع الأدوات، مثل القروض التساهلية/المختلطة، وأسهم رأس المال، والضمانات، فضلا عن أدوات التمويل غير الميسر والأدوات الابتكارية. وإذا استخدمت هذه الأدوات للتغلب على الحواجز المالية القائمة، فمن الممكن أن يكون لها تأثير كبير على تعبئة الأموال الخاصة واستخدامها لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤٢ - ومثلما ورد في مناقشة الفرع ''سادسا'' - دال بشأن التمويل الدولي من الجهات الخاصة، في المجالات التي توجد فيها عوائق تعترض الاستثمار المباشر، بما في ذلك في مجالات الهياكل الأساسية والابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تمس الحاجة إلى وجود هياكل تمويلية جديدة يكون بمقدورها تحسين التضامن في توزيع المخاطر الاستثمارية وتقاسمها، إلى جانب زيادة التمويل العام. ويمكن أن تكون تلك الهياكل وطنية أو عالمية. فعلى الصعيد الوطني، أنشأت المملكة المتحدة مؤخرا هيئة للهياكل الأساسية للمعاشات التقاعدية يتوقع أن تيسَّر الاستثمار من صناديق المعاشات التقاعدية البريطانية في مشاريع الهياكل الأساسية العامة التي تدعمها وزارة الخزانة في المملكة المتحدة. وفي فرنسا كذلك، يقوم صندوق الودائع والأمانات (Caisse des dépôts et consignations) بتحويل مدخرات الأسر المعيشية المودعة في حساب محدد (الدفتر ألف) لتمويل مشاريع الإسكان فضلا عن مشاريع الهياكل الأساسية للحكومات المحلية.

١٤٣ - وإلى جانب تجميع الأموال، تقوم هذه الهياكل بتجميع الخبرة والمعرفة بين المستثمرين والحكومة، وتساعد على التغلب على بعض القيود المعلوماتية التي تعيق الاستثمار المباشر. ويمكن أن تنظر بلدان أخرى في إنشاء هياكل مشابهة ضمن مؤسسات تمويل التنمية و/أو الهياكل القائمة بذاتها أو الصناديق القُطرية القائمة لديها. وإضافةً إلى ذلك، يمكن أيضاً أن تقوم الكيانات التي تتمتع بتصنيف ائتماني عالي بالتمويل من خلال إصدار سندات طويلة

الأجل (لآجال تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ سنة مثلا) لمؤازرة هذه الهياكل، وهو ما يمكن أن ييسر الاستثمار الذي تقوم به الصناديق الطويلة الأجل غير القادرة على الاستثمار بصورة مباشرة. وبالمثل، يقوم البنك الدولي في الوقت الراهن بإنشاء مرفق عالمي للهياكل الأساسية يهدف إلى تعبئة موارد إضافية والاستفادة من تلك الموارد في دعم استثمارات الهياكل الأساسية، بسبل تشمل اتخاذ تدابير تكميلية لتعزيز بيئة السياسات والبيئة التنظيمية وتحسين جودة المشاريع. وقد أنشأ مصرف التنمية الأفريقي صندوق أفريقيا ٥٠ للهياكل الأساسية.

تعزيز الجهود في مجال تنمية القدرات

١٤٤ - تتسم تقييمات وعقود التمويل المختلط في الغالب بالتعقيد وتتطلب توافر قدرات كبيرة لدى القطاع العام في مجال التصميم والتفاوض والتنفيذ. ولذلك يتعين أن تقوم المؤسسات العامة ببناء وتنمية الخبرة والقدرات، وذلك هو المجال الذي يمكن أن تقدم فيه المساعدة الإنمائية الرسمية مساهمة حاسمة. وسيتعين أيضاً زيادة الأموال اللازمة لإعداد المشاريع بصورة متناسبة. ويمثل إعداد دراسات جدوى متينة، يمكن أن تدعمها مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والثنائية، عنصرا حاسما للنجاح في تقدير تكاليف هذه الآليات وهيكلتها وتنفيذها. وينبغي أن تركز جهود تنمية القدرات على دراسات الجدوى والتفاوض بشأن العقود المعقدة والإدارة المهنية لأنشطة الشراكات. إلا أن هذه الجهود ينبغي أن تهدف إلى تنمية المهارات والقدرات المحلية، بدلا من التركيز حصريا على مشاريع محددة. ويتعين كذلك تهيئة بيئات مواتية مناسبة. ويمكن للجهات الفاعلة الإنمائية الدولية والحكومات إقامة حوار معني بالسياسات لبناء قاعدة معرفية و ''بنك مهارات''، وتبادل المعلومات والدروس المستفادة في مجال التمويل المختلط على الصعد الوطني والإقليمي و/أو العالمي. وسيكون من اللازم أيضا تكثيف التعاون والحوار مع المستثمرين والمصارف والشركات.

سابعا - الحوكمة العالمية لتمويل التنمية المستدامة

١٤٥ - حتى يتسنى تعبئة التمويل المبين بالتفصيل في الفرع السابق وتيسير استخدامه بفعالية حسب الأولويات الوطنية، يتعين أن تكون هناك بيئة دولية مواتية كافية وهيكل سياسات مناسب لتوفير الحيز السياساتي اللازم لتنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة للتنمية المستدامة. ويعني ذلك بالضرورة وجود نظم عالمية مفتوحة وديناميكية للتجارة والاستثمار تعتبر عادلة للجميع، تدعم التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحترم المعايير الاجتماعية والبيئية. ومن شأن وجود بيئة دولية مواتية تحد من تجزؤ وتعقيد التمويل الدولي من الجهات العامة (بما في ذلك التمويل البيئي) أن يكفل الاستفادة الكافية من الأموال القائمة وأن يبسط ويوائم القواعد

المتعلقة بالأموال الدولية العامة (انظر الفرع ''سادسا'' – جيم). ويمكن أن يوسع نطاق التعاون الدولي بشأن التمويل الابتكاري، لا سيما فيما يتعلق بالسلع العامة العالمية. وتشمل تهيئة بيئة دولية مواتية قيام تعاون نشط على الصعيد العالمي لإزالة مصادر التقلب المالي الدولي مع السعي إلى الحد من الهشاشة المالية العالمية. وتشمل الأعمال الأخرى استكمال عمليات الإصلاح الجارية في مصارف التنمية وصندوق النقد الدولي، وتعميق التعاون الدولي بشأن الضرائب والتدفقات غير المشروعة، وتنظيم المصارف والنظم المصرفية الموازية وتعزيز وسائل تسوية مشاكل الديون السيادية بطريقة تعاونية. وإجمالا، تنطوي هذه البيئة على قيام شراكة عالمية معززة من أجل التنمية المستدامة.

تعزيز اتساق النظم والحوكمة الاقتصادية العالمية

١٤٦ – تشرف على البيئة الاقتصادية العالمية هيئات دولية منفصلة وغير منسقة في بعض الأحيان. وتملك الأمم المتحدة، حسب ولايتها القائمة، القدرة على العمل كمنتدى عالمي لتجميع المؤسسات والسلطات الدولية المتخصصة دون المساس بولاياتها وعملياتها الإدارية. وهناك أيضاً حاجة داخل منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز اتساق أطر التمويل التي انبثقت عن نوعين رئيسيين من المناقشات المعنية بالتنمية – وسائل التنفيذ التي أعقبت كلا من مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية ومؤتمر التنمية المستدامة المعقود في ريو. وبصورة أعم، توجد حاجة إلى تعزيز تكامل وتنسيق الآليات والأطر والأدوات الدولية القائمة، بما في ذلك من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مع تجنب انتشار أدوات دعم جديدة بقدر الإمكان.

١٤٧ – ويتعين أيضاً مواصلة تعزيز فعالية وشرعية المنظمات الدولية. فمؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وغيره من مصارف التنمية الدولية، والآليات المتخصصة مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر، بمقدورها زيادة تعبئة ونشر الموارد لتمويل التنمية المستدامة وتيسير التعلم وتبادل المعرفة، كلٌ في إطار ولايته. وهي مهيأة أيضاً للتوسع بدرجة كبيرة في استخدام أدوات تقاسم المخاطر. ومن المهم أن تواصل هذه المؤسسات اتخاذ خطوات لمواءمة ممارسات العمل الخاصة بها مع أهداف التنمية المستدامة. كذلك فإن للمبادرات المقترحة الأخرى، مثل المبادرة المعنية بتجميع الاحتياطيات وآليات تيسير التجارة، أدوارا يمكن أن تضطلع بها. وسيستفيد المجتمع الدولي من تلك التجارب والابتكارات.

١٤٨ – وإضافةً إلى ذلك، من الضروري إجراء استعراض آخر لنظم الحوكمة في هذه المؤسسات من أجل تحديث عمليات صنع القرار لديها، وأساليب عملها وأولوياتها، ولزيادة مستويات الديمقراطية والتمثيل فيها. ولا يزال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يبذلان

جهودا لمواصلة دمج أصوات بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية على النحو الذي يعكس تنامي أهميتها في الساحة المالية والإنمائية العالمية. وينبغي أن تؤتي هذه الجهود ثمارها.

١٤٩ - وينبغي أيضاً تحسين تنسيق الأنشطة المعيارية والتحليلية والتنفيذية للأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وينبغي أن تكثف منظومة الأمم المتحدة جهودها لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات تنفيذا كاملا ولتحقيق مزيد من التقدم صوب توحيد الأداء. وإجمالا، من المهم تشجيع المرونة والفعالية والشفافية والمساءلة والابتكار ضمن الأطر المؤسسية القائمة لتشجيع زيادة فعالية نهج التعاون والشراكات، وخصوصا من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

اعتماد قواعد منصفة للتجارة والاستثمار تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة

١٥٠ - في عالم العولمة، تسعى الاقتصادات إلى الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار المتجدِّدة. ويضطلع بتنظيم التجارة الدولية نظامٌ متفق عليه في سياق متعدد الأطراف يسعى إلى أن يكون عالمياً وقائماً على قواعد ومنفتحاً وغير تمييزي ومنصفاً. وفي الوقت نفسه، ثمة العديد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تنص على قواعد إضافية للتجارة والاستثمار الدولي.

١٥١ - وما فتئت المفاوضات العالمية بشأن تعزيز قواعد التجارة الدولية تواجه عوائق على مدى سنوات عديدة. وقد أعدّ المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، بإندونيسيا، مجموعة من الاتفاقات الرامية إلى المضي قدماً في جدول الأعمال المتعدد الأطراف (بما في ذلك اتفاق تيسير التجارة وسلسلة من القرارات المتعلقة بالزراعة والتنمية وقضايا أقل البلدان نمواً)، إلا أن بقاء الخلافات أعاق اعتمادها رسمياً. وثمة قضايا أخرى ذات صلة بالتنمية المستدامة مدرجة في ولاية جولة الدوحة، مثل تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية، وتحقيق وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون الخضوع لرسوم جمركية أو حصص مفروضة. وقد التزم الوزراء في إطار منظمة التجارة العالمية بالنظر في وضع برنامج عمل نهائي لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات المتعددة الأطراف التي بدأت في عام ٢٠٠١. وقد آن الأوان لمعالجة القضايا الحساسة سياسياً، من قبيل أشكال دعم الصادرات الزراعية، وللإشارة إلى أن إمكانية التعاون العالمي في مجال تحرير التجارة من أجل تحقيق التنمية العالمية ما زالت قائمة.

١٥٢ - وسعياً لزيادة تيسير مشاركة أشد البلدان فقراً في النظام التجاري الدولي، وفقاً لاستراتيجياتها المملوكة وطنياً، تتسم ”المعونة التجارية“ والإطار المتكامل المعزز لمساعدة

البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص بأهمية محورية. وتعزيز المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات وتيسير التجارة والجهود الرامية إلى إدماج التجارة في السياسات الإنمائية كلها أمور ينبغي تعزيزها.

١٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى ازدياد انتشار سلاسل القيمة العالمية إلى توطيد الصلة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر[٦٢]. ولتحقيق توازن أفضل بين حقوق المستثمرين والصلاحية السيادية التي تتمتع بها الدول المتلقية للاستثمار للتنظيم في المجالات ذات المصلحة العامة، يمكن أن ينظر المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، في وضع مزيد من المعايير الناظمة للاستثمار في المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على نتائج التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، وكفالة ألا يؤدي الاستثمار إلى تقويض معايير حقوق الإنسان الدولية.

١٥٤ - وانتشار معاهدات الاستثمار الثنائية وغيرها من اتفاقات التجارة التي تتناول قضايا الاستثمار بوجه عام، يجعل تعميم مراعاة منظور التنمية المستدامة في نظم الاستثمار أمراً أكثر صعوبة. وتجد البلدان النامية صعوبة متزايدة في إيجاد طريقها في ظل نظام دولي للاستثمار يتسم بالتفكك الشديد، مما قد يحد أيضاً من حيز السياسات العامة في البلدان المتلقية للاستثمار. وينبغي استكشاف الخطوات المفضية إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لنظم الاستثمار الدولي يوازن بين أفضليات المستثمرين واحتياجات سكان البلدان التي يستثمرون فيها بشكل أكثر ملاءمة، وذلك ابتغاء تيسير التوصل إلى نهج أكثر شمولاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز الاستقرار المالي العالمي

١٥٥ - منذ وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة للتصدي لمواطن الضعف في القطاع المالي بإدخال إصلاحات تنظيمية. وفي إطار هذه الجهود وفي أي قواعد جديدة، يحتاج واضعو تلك القواعد إلى تحقيق توازن مُحكَم بين كفالة استقرار النظام المالي الدولي وإتاحة الحصول على التمويل الكافي. فاستقرار النظام أمر أساسي لدعم النمو ومنع حدوث أزمات مقبلة تسفر عن تبعات اقتصادية واجتماعية. ومع ذلك، فإن النتائج غير المقصودة الناجمة عن وضع قواعد مالية قد يضر بإتاحة التمويل على المدى الطويل، وينبغي لواضعي السياسات أن يتصدوا لها.

(٦٢) وفقاً لإسهام يتعلق بدور التجارة في تمويل التنمية المستدامة، من إعداد الأونكتاد، لمناقشته في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

١٥٦ - ويعد إحراز المزيد من التقدم في استكمال وتنفيذ خطة الإصلاح أمر أساسي لتعزيز استقرار النظام المالي العالمي. ويعمل الإصلاح التنظيمي المالي من خلال الهيئات الدولية التي توصي بقواعد وأنظمة تعتمدها فرادى الحكومات بعد ذلك في الممارسة الوطنية. وبالرغم من أن الهيئات التنظيمية الدولية، مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي، قد اعتمدت عمليات للتشاور، فإن الحاجة تمس إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز الشفافية وتمثيل مصالح البلدان النامية في الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية تمثيلا كافيا.

١٥٧ - ومن المهم بالقدر نفسه تعزيزُ تأهب النظام الدولي لمواجهة الأزمات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استعراض قدرة صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية على القيام بالإنذار المبكر وعلى الإسراع باتخاذ إجراءات لمواجهة التقلبات الدورية، كما ينبغي له أن يزود تلك المنظمات بأدوات ملائمة تحسن قدرة النظام المالي العالمي على مواجهة الأزمات.

١٥٨ - وعلى وجه الخصوص، يمكن لزيادة استقرار النظام المالي الدولي وتعزيز شبكة الأمان العالمية أن يحدا من حاجة البلدان إلى تكديس الاحتياطيات الدولية. وينبغي المضي قدماً في إجراء المزيد من البحوث بشأن حجم الاحتياطيات المناسب وبشأن آليات التأمين البديلة، مثل تلك القائمة على التعاون الإقليمي.

تعزيز التعاون الإقليمي

١٥٩ - يمكن أن يضطلع تعزيز التعاون الإقليمي بدور هام في حشد الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للترتيبات الإقليمية الفعالة، من بين عدة أمور أخرى، أن تتيح التمويل للمنافع العامة الإقليمية وتيسر التدفقات التجارية وتجتذب الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل الهياكل الأساسية. كما يتيح التعاون الإقليمي فرصاً ممتازة لتبادل المعلومات والتعلم من الأقران فيما يتعلق بالشؤون الضريبية والمالية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجهت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة انتباهاً مستجداً إلى الإمكانات التي تتيحها آليات الاستقرار المالي الإقليمية (مثل الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية أو مبادرة شيانغ ماي لإشراك أطراف متعددة) لتكون بمثابة خط الدفاع الأول ضد انتقال أضرار الأزمات العالمية.

تعزيز التعاون الضريبي الدولي

١٦٠ - لم تواكب القواعد الضريبية الدولية والقوانين الضريبية الوطنية تطورات الاقتصاد العالمي، من قبيل رأس المال الشديد التنقل وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة

والشؤون المالية الدولية. وتصمم الدول نظمها الضريبية بحيث تلبي الاحتياجات المحلية، ولا تنسق عادةً مع السلطات الضريبية الأجنبية. وقد أتاح هذا الأمر فرصاً للشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الدوليين للتهرب من دفع الضرائب وتجنبها عن طريق هيكلة المعاملات الدولية على نحو يتيح لها الاستفادة من اختلاف القواعد الضريبية الوطنية. وحتى عندما تتعاون الحكومات فيما بينها وتضع معاهدات ضريبية ثنائية، فشروطها تختلف عن شروط شتى الشركاء، مما يتيح للشركات استغلال أوجه الاختلاف لخدمة مصالحها (التربح الضريبي من المعاهدات). وتستغل الشركات المتعددة الجنسيات أيضاً أوجه الاختلاف بين السياسات الضريبية الوطنية بالتلاعب في تسعير المعاملات داخل مجموعات شركاتها (التلاعب في التسعير الداخلي) وباستخدام توصيفات متضاربة للكيانات والأدوات المالية (التضارب المزدوج).

١٦١ - ورغم أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن الضروري تعزيز التعاون الدولي في مجال السياسات الضريبية. ويمكن أن يشمل تعزيز التعاون الضريبي الدولي مسائل الإبلاغ القطري، وإخطار المالكين، والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، وقواعد التسعير الداخلي، وقوائم الملاذات الضريبية، ومعايير الإبلاغ عن المسائل غير الاقتصادية. وقد اعتمد قادة مجموعة العشرين خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح والتبادل التلقائي للمعلومات. ويمكن للأمم المتحدة، بفضل عضويتها ومشروعيتها العالميتين، أن تحفز زيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، بالعمل مع مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الإقليمية ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز قيام حوار تشاركي وواسع النطاق بشأن التعاون الضريبي الدولي.

١٦٢ - ونظراً لعدم كفاية الموارد والافتقار إلى المعارف المتخصصة، تكون بلدان نامية عديدة في موقع ضعيف عند التعامل مع ممارسات التهرب من دفع الضرائب وتجنبها. وفي ضوء ذلك، يمكن أن يزداد تركيز تدابير تنمية القدرات على المسائل الضريبية الدولية.

مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

١٦٣ - بالإضافة إلى السياسات الرامية إلى مكافحة التلاعب بالتسعير الداخلي القائم على التهرب من دفع الضرائب، على نحو ما جرت مناقشته أعلاه، ينبغي تحقيق أفضل استفادة من المعايير والصكوك الدولية القائمة في مجال مكافحة غسل الأموال (بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وشبكة الهيئات الإقليمية التابعة لها)، ومكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، واسترداد الأموال (مبادرة استرداد الأموال المسروقة).

١٦٤ - ويتيسر التهرب من دفع الضرائب وغسل الأموال والفساد عن طريق الولايات القضائية ذات اللوائح التنظيمية التي تمكن الشركات والأفراد من إخفاء الأموال فعلياً. ويتعين اتخاذ إجراءات محلية تتوخى التقليل من تدفق الأموال إلى الولايات القضائية السرية إلى أدنى حد ممكن وإعمال التعاون الدولي لزيادة الشفافية المالية، على حد سواء. ويشمل هذان الأمران تبادل المعلومات، وتقديم كل بلد لتقاريره الخاصة، وإطلاع الجمهور على سجلات المالكين الفعليين للشركات، والتنفيذ الفعال لمعايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، واسترداد الأموال.

تعزيز منع وقوع أزمات الديون السيادية وحلها

١٦٥ - تؤدي أزمات الديون السيادية بشدة إلى إعاقة الجهود التي تبذلها الدول لتمويل التنمية المستدامة، فأزمات الديون تفضي في كثير من الأحيان إلى الوقوع في دوامة هروب رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملات، وارتفاع أسعار الفائدة، والبطالة. ويسلّم بأن الإدارة الفعالة للديون لتفادي الوقوع في أزماتها تعتبر من الأولويات. ولكن، عندما تقع تلك الأزمات، تمس الحاجة إلى إيجاد حل منصف وسريع لها. وقد اعتمد المجتمع الدولي إطاراً شاملاً لحل أزمات الديون السيادية في مجموعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعززه مراراً وتكراراً. أما بالنسبة للديون الرسمية الثنائية، فنادي باريس ونهج إيفيان التابع له موجودان لإعادة هيكلة الديون المستحقة لأعضاء ذلك النادي. لكن المشهد على الصعيد العالمي قد تغير، فمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يكاد يكتمل إنجازها، في حين أن قدراً كبيراً من الديون مستحق للبلدان غير الأعضاء في نادي باريس والقطاع الخاص.

١٦٦ - وقد بينت دراسة استقصائية أجريت في الآونة الأخيرة عن عمليات إعادة هيكلة الديون الدولية أن النُّهج القائمة على السوق لإعادة هيكلة الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص تحتاج إلى مزيد من التحسين[٦٣]. فالعديد من عمليات إعادة هيكلة الديون تعتبر غير كافية وغالباً ما تُؤجَّل، مما يكبد سكان البلدان المدينة تكاليف باهظة. وقد أفضت التطورات الأخيرة فيما يتعلق بدائني الأرجنتين الرافضين إلى قلق عميق بشأن مدى قدرة الدائنين الرافضين على عرقلة نجاح إعادة هيكلة الديون، بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

(٦٣) IMF, "Sovereign Debt Restructuring — Recent Developments and Implications for the Fund's Legal and Policy Framework" (Washington, D.C., April 2013).

١٦٧ - وقد اقتُرح حلان بديلان عموماً للتعامل مع عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وهما: النهج التعاقدي القائم على السوق الذي يستخدم أحكاماً منصوصاً عليها في العقود من قبيل البنود المعززة للعمل الجماعي في اتفاقات السندات، والنهج القانوني المماثل لنظم الإفلاس الوطنية. وفي عام ٢٠٠٣، وجزئياً بسبب عجز الأرجنتين عن سداد ديونها في عام ٢٠٠٢، اقترح صندوق النقد الدولي إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، لولا أن تلك الآلية لم تلق في ذلك الوقت، سوى القليل من الدعم السياسي. وبدلاً من ذلك، انتشر على نطاق واسع استخدام البنود المعززة للعمل الجماعي في إصدار سندات الأسواق الناشئة. وبحلول عام ٢٠٠٥، شمل ما يقرب من ١٠٠ في المائة من السندات الدولية الصادرة الجديدة بنوداً معززة للعمل الجماعي، رغم أن عددا كبيراً من السندات الصادرة دون بنود معززة للعمل الجماعي يظل مستحقاً. ومع ذلك، يرى بعض المؤلفين أن وجود بنود معززة للعمل الجماعي لا يكفي وحده لضمان الإنصاف والفعالية في عمليات إعادة هيكلة الديون في جميع الحالات[٦٤]. ويمكن لإدراج بنود تجميع الديون أن يساعد في جعل البنود المعززة للعمل الجماعي أكثر فعالية.

١٦٨ - وتجري مناقشات بشأن السبل الكفيلة بتحسين إطار إعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان التي هي في حالة مديونية حرجة في شتى المنتديات الرسمية، ومراكز الفكر في مجال السياسات، وفي أوساط القطاع الخاص. ويجري العمل بوجه خاص في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في صندوق النقد الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٦٥]. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دعوات إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومنصفة بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية وآلية تسوية الديون مع مراعاة الأطر والمبادئ القائمة وبمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين، وإلى معاملة جميع الدائنين على قدم المساواة. وبالنظر إلى أهمية أزمة الديون السيادية واستفحال الديون الملتَزم

(٦٤) انظر Ran Bi, Marcos Chamon and Jeromin Zettelmeyer, "The Problem that Wasn't: Coordination Failures in Sovereign Debt Restructurings", Working Paper No. WP/11/265 (Washington, D.C., IMF, 2011); Michael Bradley, James D. Cox and Mitu Gulati, "The Market Reaction to Legal Shocks and Their Antidotes: Lessons from the Sovereign Debt Market", *Journal of Legal Studies*, vol. 39, No. 1 (January 2010); Udaibir S. Das, Michael G. Papaioannou and Christoph Trebesch, "Sovereign Debt Restructurings 1950-2010: Literature Survey, Data, and Stylized Facts", Working Paper No. WP/12/203 (Washington, D.C., IMF, 2012); and Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York, W.W. Norton & Company, 2002).

(٦٥) انظر "مشروع المبادئ المتعلقة بتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين على نحو مسؤول" متاح من الموقع: http://unctad.org/en/Docs/gdsddf2011misc1_en.pdf.

بها لتمويل التنمية المستدامة، فمن المهم أن يواصل المجتمع الدولي الجهود الجارية لتعزيز البنية القائمة المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية. وعلاوة على ذلك، فالجهود الجماعية الرامية إلى تحسين توقيت إتاحة البيانات المتعلقة بالديون السيادية وتغطيتها استناداً إلى نظم إبلاغ يعتمدها الدائنون والمدينون على السواء قد تؤدي إلى تقييم أكثر موثوقية للقدرة على تحمل الديون.

تعزيز اتساق نظم الرصد والمحاسبة وثورة البيانات

١٦٩ - تعتبر البيانات القوية وذات الصلة والقابلة للمقارنة بمثابة الأساس لتحسين الحوكمة العالمية ومتابعة التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن التدفق الحالي للمعلومات، ومعايير الإبلاغ وآليات الرصد تتسم بالتداخل والتناقض وعدم الكمال في تغطيتها وغالبا ما يتعذر وصول الجهات المعنية بالتنمية إليها. ومن أجل تحسين جودة الإحصاءات، سيكون من المهم الحد من تجزؤ الأطر والمبادرات الحالية لتقديم التقارير وزيادة تنسيقها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على أطر مناسبة لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قادرة على تتبع تدفقات تمويل التنمية المستدامة من جميع المصادر، وتنطوي على تقديم تقارير شفافة ومنفصلة عن التزامات تمويل التنمية والمشاريع المتعلقة بالمناخ. كما تمس الحاجة إلى بذل الجهود للعمل على تنسيق أطر المراقبة والمحاسبة وزيادة تكاملها للنظر في جميع مصادر التمويل وتفاعلها على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين أطر الرصد والإبلاغ القائمة لتجنب تشجيع استخدام الأدوات التي لا تدعم أهداف التنمية المستدامة.

١٧٠ - وبناء على ذلك، ينبغي تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وينبغي أن تعمل مبادرات بناء القدرات وعمليات تبادل الخبرات والممارسات على دعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص في تتبع مختلف أنواع تدفقات التمويل ورصدها وتقييم آثارها وأدائها. وإن من شأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مراقبة ومحاسبة تدفقات التمويل، بما في ذلك من خلال اعتماد المعايير المناسبة وإعداد التقارير على مستوى جميع أنحاء البلد، أن يسهم أيضا في كفالة المساءلة المتبادلة والشفافية العالمية. وينبغي استكشاف المزيد من إمكانيات الجمع بين آليات الشفافية الفعالة (مثل التقارير) والسلبية (مثل مواقع شبكة الإنترنت) لكفالة الإفصاح والشفافية لأصحاب المصلحة وجمهور الناخبين والمستفيدين.

١٧١ - ولإتاحة تبادل البيانات المتعلقة بالتمويل المختلط على سبيل المثال، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة بوضع بروتوكول للبيانات المستقاة من البحوث، يعتمد على المعايير الحالية

لإعداد التقارير ويمكن استخدامه لجمع البيانات ذات الصلة بالمشاريع وجعلها متاحة للجمهور.

١٧٢ - وتوفر الأعمال التي قام بها البنك الدولي مؤخرا نقطة انطلاق مفيدة لتقييم احتياجات التنمية المستدامة والسياسات ذات الصلة بها وأولويات التمويل اللازم لتلبية هذه الاحتياجات، وذلك باستخدام أداة للتشخيص تستند إلى نموذج وإلى وجود قاعدة بيانات متعددة البلدان. وقد تم تطبيق التحليل على أوغندا على سبيل التجربة ويجري توسيعه ليشمل ١٠ بلدان إضافية ذات خصائص متنوعة.

تعزيز الشراكة العالمية لتيسير التعاون الفعال من أجل التنمية المستدامة

١٧٣ - تمثل الشراكة العالمية من أجل التنمية على النحو المبين في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري مجموعة من الالتزامات من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتعزيز التنمية. ويجب أن ترتكز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على شراكة عالمية متجددة ومعززة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحديد ميثاق لالتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع توفير مجال للتحرك والمرونة اللازمين للمشاركة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وهناك منتديات عالمية تهدف إلى تعزيز تأثير وفعالية التعاون الإنمائي، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي وغيره من المبادرات القائمة (انظر الفرع ''سادسا'' - جيم).

١٧٤ - ويتطلب التعاون الفعال من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك الجوانب المتصلة بتمويلها، شراكة عالمية تتسم بالمشاركة الفعالة والنشطة من جانب البلدان النامية والمتقدمة النمو، والمؤسسات الإنمائية والمالية الثنائية والمتعددة الأطراف والبرلمانات والسلطات المحلية وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب أن تراعي الجهود المستمرة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي المستدام، مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المبادرات، وأن تقوم في جملة أمور، على مبادئ الملكية القطرية، والتركيز على النتائج، والتنفيذ من خلال شراكات شاملة والشفافية والمساءلة فيما بينها. وفي هذا السياق، ينطبق الطابع التكميلي للتعاون بين بلدان الجنوب على التعاون بين الشمال والجنوب. وكجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي مواصلة العمليات الرامية لزيادة تأثير وفعالية التعاون الإنمائي وتعزيزها.

ثامنا – ملاحظات ختامية

١٧٥ – في الصفحات السابقة، عرضت اللجنة نتائج العمل الذي اضطلعت به بصورة مشتركة على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية. وإن الثقة التي أبدتها خيارات السياسة العامة في هذا التقرير، والنهج الاستراتيجي الذي يرتكز عليها عملها، سوف توفر أساسا للمناقشة في المستقبل بشأن تمويل التنمية المستدامة وسوف تعمل، إلى جانب تقرير الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، على توجيه المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧٦ – وتأمل اللجنة بأن تؤدي التوصيات والتحليلات الواردة في التقرير إلى حفز المناقشات بين جميع أصحاب المصلحة وأن توحي بأفكار جديدة وحلول مبتكرة. ويدعو العديد من توصيات اللجنة لتبادل الأفكار وتبادل الخبرات بين البلدان ولتعزيز التعاون الدولي على أساس شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة. وسيجمع المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨) وعمليته التحضيرية بين جميع أصحاب المصلحة، ويتيح فرصة للمضي قدما بهذه المناقشات. وتتطلع اللجنة إلى التقدم المحرز في هذه المجالات، في سياق المؤتمر الدولي الثالث وما بعده.

المرفق

عضوية اللجنة حسب الدورة

الدورة الأولى (٢٨-٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣)

١ - أندريه لوهايو جامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

٢ - أدماسو نبيي (إثيوبيا)

٣ - كاراموكوبا كامارا (غينيا)

٤ - أحمد الجهني (ليبيا)

٥ - جوزيف إينيمو (أوغندا)

٦ - منصور مهتار (نيجيريا)

٧ - ليديا غريلينغ (جنوب أفريقيا)

٨ - جي زو (الصين)

٩ - لوكيتا دينارسياه (إندونيسيا)

١٠ - محمد رضا فرزين (جمهورية إيران الإسلامية)

١١ - آيبوشي كويتشي (اليابان)

١٢ - أمجد محمود (باكستان)

١٣ - سونغ مون أب (جمهورية كوريا)

١٤ - خالد الخضيري (المملكة العربية السعودية)

١٥ - إيميليا كريفا (بلغاريا)

١٦ - تونيس سار (إستونيا)

١٧ - فيكتور زاغريكوف (الاتحاد الروسي)

١٨ - فلادان زدراكوفيتش (صربيا)

١٩ - فرانتيسيك روزيتشكا (سلوفاكيا)

٢٠ - فرانسيسكو غيتاني (البرازيل)

٢١ - إدواردو غالفيز (شيلي)

٢٢ - دولسي ماريا بيرغو رودريغيز (كوبا)

٢٣ - جانيت والاس (جامايكا)

٢٤ - ريغينالد داريوس (سانت لوسيا)

٢٥ - صموئيل مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

٢٦ - ناثان دال بون (أستراليا)

٢٧ - بيرتي مجانن (فنلندا)

٢٨ - أنتوني ريكين (فرنسا)

٢٩ - نوربرت كلوبنبرغ (ألمانيا)

٣٠ - ليز ديتشبرن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

الخبراء الذين رشحتهم المجموعات الإقليمية ليكونوا بديلا عن أعضاء اللجنة

١ - علي منصور (موريشيوس)

٢ - راجاسري راي (الهند)

٣ - تشيت نيمور (جزر البهاما)

٤ - ساؤول ويسليدر (كوستاريكا)

٥ - تروي تورينغتون (غيانا)

٦ - خايمي هيرميدا كاستيلو (نيكاراغوا)

٧ - غاستون لاسارتي (أوروغواي)

٨ - أنطونيوس زايريس (اليونان)

٩ - أوزغور بهلوان (تركيا)

الدورة الثانية (٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

١ - أندريه لوهايو جامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

٢ - أدماسو نبيي (إثيوبيا)

٣ - كاراموكوبا كامارا (غينيا)

٤ - أحمد الجهني (ليبيا)

٥ - جوزيف إينيمو (أوغندا)

٦ - منصور مهتار (نيجيريا)

٧ - ليديا غريلينغ (جنوب أفريقيا)

٨ - جي زو (الصين)

٩ - لوكيتا دينارسياه (إندونيسيا)

١٠ - محمد رضا فرزين (جمهورية إيران الإسلامية)

١١ - آيبوشي كويتشي (اليابان)

١٢ - أمجد محمود (باكستان)

١٣ - سونغ مون أب (جمهورية كوريا)

١٤ - راجاسري راي (الهند)

١٥ - إيميليا كريفا (بلغاريا)

١٦ - تونيس سار (إستونيا)

١٧ - فيكتور زاغريكوف (الاتحاد الروسي)

١٨ - دراغان زوبانييفاتش (صربيا)

١٩ - فرانتيسيك روزيتشكا (سلوفاكيا)

٢٠ - فرانسيسكو غيتاني (البرازيل)

٢١ - إدواردو غالفيز (شيلي)

٢٢ - دولسي ماريا بيرغو رودريغيز (كوبا)

٢٣ - جانيت والاس (جامايكا)

٢٤ - ريغينالد داريوس (سانت لوسيا)

٢٥ - صموئيل مونكادا (جمهوية فنزويلا البوليفارية)

٢٦ - ناثان دال بون (أستراليا)

٢٧ - بيرتي مجانن (فنلندا)

٢٨ - أنتوني ريكين (فرنسا)

٢٩ - نوربرت كلوبنبرغ (ألمانيا)

٣٠ - ليز ديتشبرن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الخبراء الذين رشحتهم المجموعات الإقليمية ليكونوا بديلا عن أعضاء اللجنة

١ - علي منصور (موريشيوس)

٢ - خالد الخضيري (المملكة العربية السعودية)

٣ - تشيت نيمور (جزر البهاما)

٤ - ساؤول ويسليدر (كوستاريكا)

٥ - تروي تورينغتون (غيانا)

٦ - خايمي هيرميدا كاستيلو (نيكاراغوا)

٧ - غاستون لاسارتي (أوروغواي)

٨ - أنطونيوس زايريس (اليونان)

٩ - أوزغور بهلوان (تركيا)

الدورة الثالثة (٣-٧ آذار/مارس ٢٠١٤)

١ - أندريه لوهايو جامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

٢ - أدماسو نبيي (إثيوبيا)

٣ - كاراموكوبا كامارا (غينيا)

٤ - أحمد الجهني (ليبيا)

٥ - جوزيف إينيمو (أوغندا)

٦ - منصور مهتار (نيجيريا)

٧ - ليديا غريلينغ (جنوب أفريقيا)

٨ - جي زو (الصين)

٩ - لوكيتا دينارسياه (إندونيسيا)

١٠ - أمجد محمود (باكستان)

١١ - تاكيشي أوسوغا (اليابان)

١٢ - خالد الخضيري (المملكة العربية السعودية)

١٣ - سونغ مون أب (جمهورية كوريا)

١٤ - راجاسري راي (الهند)

١٥ - إميليا كريفا (بلغاريا)

١٦ - تونيس سار (إستونيا)

١٧ - فيكتور زاغريكوف (الاتحاد الروسي)

١٨ - دراغان زوبانييفاتش (صربيا)

١٩ - فرانتيسيك روزيتشكا (سلوفاكيا)

٢٠ - فرانسيسكو غيتاني (البرازيل)

٢١ - إدواردو غالفيز (شيلي)

٢٢ - دولسي ماريا بيرغو رودريغيز (كوبا)

٢٣ - شيت نيمور (جزر البهاما)

٢٤ - تروي تورينغتون (غيانا)

٢٥ - صموئيل مونكادا (جمهوية فنزويلا البوليفارية)

٢٦ - ناثان دال بون (أستراليا)

٢٧ - بيرتي مجانن (فنلندا)

٢٨ - أنتوني ريكين (فرنسا)

٢٩ - نوربرت كلوبنبرغ (ألمانيا)

٣٠ - ليز ديتشبرن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الخبراء الذين رشحتهم المجموعات الإقليمية ليكونوا بديلا عن أعضاء اللجنة

١ - علي منصور (موريشيوس)

٢ - محمد رضا فرزين (جمهورية إيران الإسلامية)

٣ - جانيت والاس (جامايكا)

٤ - ساؤول ويسليدر (كوستاريكا)

٥ - ريغينالد داريوس (سانت لوسيا)

٦ - خايمي هيرميدا كاستيلو (نيكاراغوا)

٧ - غاستون لاسارتي (أوروغواي)

٨ - أنطونيوس زايريس (اليونان)

٩ - أوزغور بهلوان (تركيا)

الدورة الرابعة (١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠١٤)

١ - أندريه لوهايو جامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

٢ - أدماسو نبيي (إثيوبيا)

٣ - كاراموكوبا كامارا (غينيا)

٤ - أحمد الجهني (ليبيا)

٥ - جوزيف إينيمو (أوغندا)

٦ - منصور مهتار (نيجيريا)

٧ - ليديا غريلينغ (جنوب أفريقيا)

٨ - جي زو (الصين)

٩ - لوكيتا دينارسياه (إندونيسيا)

١٠ - محمد رضا فرزين (جمهورية إيران الإسلامية)

١١ - تاكيشي أوسوغا (اليابان)

١٢ - خالد الخضيري (المملكة العربية السعودية)

١٣ - سونغ مون أب (جمهورية كوريا)

١٤ - راجاسري راي (الهند)

١٥ - إميليا كريفا (بلغاريا)

١٦ - تونيس سار (إستونيا)

١٧ - فيكتور زاغريكوف (الاتحاد الروسي)

١٨ - دراغان زوبانييفاتش (صربيا)

١٩ - فرانتيسيك روزيتشكا (سلوفاكيا)

٢٠ - غاستون لاسارتي (أوروغواي)

٢١ - شاؤول ويسليدر (كوستاريكا)

٢٢ - دولسي ماريا بيرغو رودريغيز (كوبا)

٢٣ - تشيت نيمور (جزر البهاما)

٢٤ - ريغينالد داريوس (سانت لوسيا)

٢٥ - كريستيان إنغلبريخت (جمهوية فترويلا البوليفارية)

٢٦ - ناثان دال بون (أستراليا)

٢٧ - بيرتي مجانن (فنلندا)

٢٨ - أنتوني ريكين (فرنسا)

٢٩ - نوربرت كلوبنبرغ (ألمانيا)

٣٠ - ليز ديتشبرن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الخبراء الذين رشحتهم المجموعات الإقليمية ليكونوا بديلا عن أعضاء اللجنة

١ - علي منصور (موريشيوس)

٢ - أمجد محمود (باكستان)

٣ - جانيت والاس (جامايكا)

٤ - إدواردو غالفيز (شيلي)

٥ - تروي تورينغتون (غيانا)

٦ - خايمي هيرميدا كاستيلو (نيكاراغوا)

٧ - فرانسيسكو غيتاني (البرازيل)

٨ - أنطونيوس زايريس (اليونان)

٩ - أوزغور بهلوان (تركيا)

الدورة الخامسة (٤-٨ آب/أغسطس ٢٠١٤)

١ - أندريه لوهايو جامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

٢ - أدماسو نبيي (إثيوبيا)

٣ - كاراموكوبا كامارا (غينيا)

٤ - أحمد الجهني (ليبيا)

٥ - جوزيف إينيمو (أوغندا)

٦ - منصور مهتار (نيجيريا)

٧ - ليديا غريلينغ (جنوب أفريقيا)

٨ - محمد رضا فرزين (جمهورية إيران الإسلامية)

٩ - لوكيتا دينارسياه (إندونيسيا)

١٠ - أمجد محمود (باكستان)

١١ - تاكيشي أوسوغا (اليابان)

١٢ - خالد الخضيري (المملكة العربية السعودية)

١٣ - سونغ مون أب (جمهورية كوريا)

١٤ - راجاسري راي (الهند)

١٥ - إيميليا كريفا (بلغاريا)

١٦ - تونيس سار (إستونيا)

١٧ - فيكتور زاغريكوف (الاتحاد الروسي)

١٨ - دراغان زوبانييفاتش (صربيا)

١٩ - فرانتيسيك روزيتشكا (سلوفاكيا)

٢٠ - غاستون لاسارتي (أوروغواي)

٢١ - شاؤول ويسليدر (كوستاريكا)

٢٢ - دولسي ماريا بيرغو رودريغيز (كوبا)

٢٣ - جانيت والاس (جامايكا)

٢٤ - ريغنالد داريوس (سانت لوسيا)

٢٥ - كريستيان إنغلبريخت (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

٢٦ - ناثان دال بون (أستراليا)

٢٧ - بيرتي مجانن (فنلندا)

٢٨ - أنتوني ريكين (فرنسا)

٢٩ - نوربرت كلوبنبرغ (ألمانيا)

٣٠ - ليز ديتشبرن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الخبراء الذين رشحتهم المجموعات الإقليمية ليكونوا بديلا عن أعضاء اللجنة

١ - علي منصور (موريشيوس)

٢ - جي زو (الصين)

٣ - تشيت نيمور (جزر البهاما)

٤ - إدواردو غالفيز (شيلي)

٥ - تروي تورينغتون (غيانا)

٦ - خايمي هيرميدا كاستيلو (نيكاراغوا)

٧ - فرانسيسكو غيتاني (البرازيل)

٨ - أنطونيوس زايريس (اليونان)

٩ - أوزغور بهلوان (تركيا)